



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات المتقدمة للفترة (2000-2015)

إشراف الدكتور: لطفي مخزومي

المشرف المساعد الأستاذ: عصام جوادي

إعداد الطلبة:

خليفة خالدي

هيشم حمي

فاضل نصرات

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر "ب" بجامعة الوادي

د. موسى جديدي

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر "ب" بجامعة الوادي

د. لطفي مخزومي

مشرفا مساعدا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة سوق أهراس

عصام جوادي

مناقشا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

سامي بن خيرة

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ
فَانْفَسِحُوا يَنْفَسِحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ
آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة... تغمده الله برحمته

إلى أُمي العزيزة أطل الله في عمرها ورزقت برّها

إلى أم أولادي ورفيقة دربي... زوجتي

إلى قرّة عيني... أبنائي و بنتاي

إلى سندي... إخوتي وأخواتي

إلى معلمي وأساتذتي

إلى جميع الأصدقاء والأحباب والزملاء

أهدي هذا العمل

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أهدي هذا العمل المتواضع لأمي و أبي حفظهما الله

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل زوجتي و أبنائي

إلى كل العائلة ، الأهل و الأصدقاء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره.....أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماءوبرحابة صدره سماحة العارفين

إلى جميع معلمي و أساتذتي في جميع الأطوار

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين

المقبلين على التخرّج

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى سندي إختوتي وأختواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

فاضل نصرات

شكر وتقدير

الشكر والتقدير لله أولاً و آخراً و دائماً

ثم

إلى الأستاذ المشرف الدكتور لطفي مخزومي على كل ما بذله في سبيل مساعدتنا

و توجيهنا حتى نخرج هذه المذكرة في أحسن حلة

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من جثونا عند ركبهم نتعلم حرفاً و نرتقي أدباً... معلمينا و أساتذتنا في

جميع المراحل التعليمية

عائشة ، هيثم ، فاضل

الملاح

الملخص

حاولت هذه المذكرة الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في قياس تأثير متغيرات النوعية المؤسساتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعشر اقتصادات متقدمة، وقد اعتمدت الدراسة القياسية على عدة مؤشرات (الشفافية، الحكم الراشد، الحرية الاقتصادية، المخاطر القطرية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح التجاري).

تم استخدام اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل واختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى اللذان أظهرتا سكون المتغيرات واستقرارها عند المستوى، أما اختبار التكامل المشترك فقد بين أن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة. كما أظهرت نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة وسط المجموعة المدجة PMG أن هناك علاقة معنوية وطردية بين كل من مؤشرات: (الشفافية، الحرية الاقتصادية والانفتاح التجاري) والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة معنوية وعكسية بين مؤشري المخاطر القطرية والحكم الراشد مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: النوعية المؤسساتية، الاستثمار الأجنبي المباشر، طريقة وسط المجموعة المدجة PMG.

Abstract:

This thesis attempts to answer the problem of measuring the impact of institutional quality variables on the FDI inflows of ten developed countries. The study was based on several indicators (transparency, governance, economic freedom, country risk, GDP per capita and trade openness).

The unit root test was used for the panel data of the unit and the first unit root test, which showed the stability of variables at the level.

The joint integration test showed that there was a long-term relationship between the dependent variable and the independent variables in the model studied.

The results of the model estimation using the pooled mean group showed that there is a positive relationship between the indicators (transparency, economic freedom and trade openness) and foreign direct investment, and the existence of a negative relationship between the country global risk and the governance indices with foreign investment Direct.

Keywords: institutional quality, foreign direct investment, pooled mean group.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

الإهداء

الشكر والتقدير

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال البيانية

قائمة الاختصارات والرموز

III-I

VI - IV

VIII-VII

أد

36_1

2

3

3

3

5

5

7

9

9

10

12

14

14

16

16

17

17

18

19

19

20

21

المقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للنوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما

تمهيد الفصل الأول.....

المبحث الأول: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر: «مقاربة مفاهيمية».....

أولاً: النوعية المؤسساتية: «الإطار الفكري، المفهوم والنظرية»

1. الاقتصاد المؤسساتي.....

2. المؤسسات.....

1.2 تعريف المؤسسات.....

2.2 أنواع المؤسسات.....

3. النوعية المؤسساتية.....

1.3 تعريف النوعية المؤسساتية.....

2.3 أهمية النوعية المؤسساتية.....

3.3 محددات النوعية المؤسساتية.....

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر: «المفهوم، الأشكال والنظريات».....

1. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.....

2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....

1.2 الإستثمار المشترك.....

2.2 الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.....

3.2 أشكال جديدة أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر.....

3. الشركات متعددة الجنسيات.....

4. النظريات المفسرة للدوافع الإستثمار الأجنبي المباشرة وحركته.....

1.4 نظرية الحماية.....

2.4 نظرية دورة حياة المنتج.....

3.4 نظرية الموقع.....

21 4.4 نظرية عدم كمال الأسواق
22 5.4 نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.
23 6.4 النظرية الانتقائية
24 المبحث الثاني: الدراسات السابقة التطبيقية حول العلاقة بين النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر»
24 أولاً: الدراسات السابقة: « دراسة تحليلية »
34 ثانياً: تموضع هذه الدراسة بين الدراسات السابقة
36 خلاصة الفصل الأول
58-37 الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: « قياس أثر النوعية المؤسسية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد »
38 تمهيد الفصل الثاني
39 المبحث الأول: الطريقة والأدوات
39 أولاً: وصف متغيرات الدراسة
39 1. الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
39 2. المؤشر المركب للمخاطر القطرية
40 3. مؤشر الحرية الاقتصادية
41 4. مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية
42 5. مؤشرات الحكم الراشد
43 6. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
43 7. مؤشر الانفتاح التجاري
44 ثانياً: دراسة مجتمع الدراسة
44 1. دراسة مجتمع الدراسة من حيث حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة
44 2. دراسة مجتمع الدراسة من حيث مؤشرات متغيرات النوعية المؤسسية
47 ثالثاً: وصف لطريقة جمع البيانات والاختبارات الإحصائية المستخدمة
47 1. طريقة جمع البيانات
47 2. الاختبارات الإحصائية المستخدمة
47 المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة النتائج وتحليلها
48 أولاً: الاختبارات الإحصائية
48 1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نموذج الدراسة
51 2. اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل لنموذج الدراسة
52 ثانياً: تقدير النموذج وتحليل النتائج
58 خلاصة الفصل الثاني
62-59 الخاتمة
66-63 قائمة المراجع

فهرس الجاهله

والاشكال

فهرس الجداول

الصفحة

5	أبرز علماء المدرسة المؤسسية القديمة ومساهماتهم	الجدول (1)
5	أبرز علماء المدرسة المؤسسية الجديدة ومساهماته	الجدول (2)
16	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالدولار	الجدول (3)
39	مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	الجدول (4)
40	دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية	جدول (5)
40	مركبات مؤشر الحرية الاقتصادية	الجدول (6)
41	دليل مؤشر الحرية الاقتصادية	جدول (7)
42	توصيف مؤشرات الحكم الراشد للبنك العالمي	جدول (8)
47	مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية	جدول (9)
49	اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البائل	الجدول (10)
50	اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البائل	الجدول (11)
51	اختبار التكامل المشترك لبيانات البائل للنموذج باستخدام اختبار Pedroni	الجدول (12)
53	تقدير النموذج القياسي	الجدول (13)
54	مقدرات (PMG) للنموذج القياسي	الجدول (14)

فهرس الأشكال

الصفحة

- 7 خصائص المؤسسات الشكل (1)
- 9 أنواع المؤسسات عند نورث دوغلاس الشكل (2)
- 12 الضوء في كوريا الجنوبية و الظلام في كوريا الشمالية الشكل (3)
- 43 مؤشرات الحكم الراشد للبنك العالمي الشكل (4)
- 44 مخطط بياني يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة الدول المتقدمة
للفترة ما بين 2000 و 2015 الشكل (5)
- 45 مخطط بياني يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية لمجموعة الدول المتقدمة للفترة ما بين
2000 و 2015 الشكل (6)
- 45 مخطط بياني يوضح تطور مؤشر الشفافية الدولية لمجموعة الدول المتقدمة للفترة ما بين
2000 و 2015 الشكل (7)
- 46 مخطط بياني يوضح تطور مؤشر الحكم الراشد لمجموعة الدول المتقدمة للفترة ما بين
2000 و 2015 الشكل (8)
- 46 مخطط بياني يوضح تطور مؤشر المخاطر القطرية لمجموعة الدول المتقدمة للفترة ما بين
2000 و 2015 الشكل (9)

قائمة الرموز والأختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
AEA	American Economic Association	الجمعية الاقتصادية الأمريكية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
USA	United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
MNCs	Multinational corporations	الشركات متعددة الجنسيات
TI	Transparency International	منظمة الشفافية الدولية
ECOSOC	ECONomic And SOcial Council	المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شكل النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **Foreign Direct Investment** خلال التسعينات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي ؛ هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

في هذا الاتجاه يرى بعض الاقتصاديين أن النوعية المؤسساتية تمثل أحد تلك العوامل المؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي ، لا سيما ما تعلق منها بمنظومة القوانين و التشريعات وملائمتها ومدى تنفيذها ، الشيء الذي يقلل من حالة عدم التأكد ، و يزيد من مستوى ثقة المستثمر الأجنبي الذي يحدد قراره الاستثماري بناء على درجة حجم المخاطر المتوقعة أولا ، وقيمة التكاليف المحتملة التي قد يتكبدها ثانيا نتيجة لغياب الشفافية أو لتفشي الفساد أو حتى لأنماط تفكير و معتقدات سائدة ، الأمر الذي جعل المؤسسات المالية الدولية تنادي بالإصلاح المؤسساتي كشرط لتحسين مناخ الاستثمار.

1. المشكلة الرئيسية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

ما مدى تأثير متغيرات النوعية المؤسساتية (الشفافية، المخاطر القطرية، الحكم الراشد والحرية الاقتصادية) السائدة في بلد ما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليه؟

2. الأسئلة الفرعية:

- ◆ ما طبيعة العلاقة التي قد تربط بين مؤشر الشفافية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ؟
- ◆ ما طبيعة العلاقة التي قد تربط بين مؤشر المخاطر القطرية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ؟
- ◆ ما طبيعة العلاقة التي قد تربط بين مؤشر الحكم الراشد وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ؟
- ◆ ما طبيعة العلاقة التي قد تربط بين مؤشر الحرية الاقتصادية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ؟
- ◆ ما مدى مساهمة مؤشرات متغيرات النوعية المؤسساتية (الشفافية، المخاطر القطرية، الحكم الراشد والحرية الاقتصادية) في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ؟

3. فرضيات الدراسة: انطلاقا من مشكلة البحث والأسئلة الفرعية التي اشتقت منها فقد اعتمدنا الفرضيات

التالية كحلول مؤقتة للأسئلة المتفرعة عن الإشكالية الأم:

- ◆ يرتبط مؤشر الشفافية بعلاقة معنوية طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛
- ◆ يرتبط المؤشر المركب للمخاطر القطرية بعلاقة معنوية عكسية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛
- ◆ يرتبط مؤشر الحكم الراشد بعلاقة معنوية طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛
- ◆ يرتبط مؤشر الحرية الاقتصادية بعلاقة معنوية طردية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛
- ◆ تعتبر مؤشرات متغيرات النوعية المؤسساتية (الشفافية، المخاطر القطرية، الحكم الراشد والحرية الاقتصادية) محدد مهم يفسر بدرجة كبيرة الفروق في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للموضوع تم لاعتبارات موضوعية متمثلة في الاهتمام المتزايد الذي أحذته حقل هذه الدراسات المتعلقة بالبيئة المؤسساتية و ابراز الدور الهام الذي بات يلعبه في التأثير على المتغيرات الكلية للنشاط الاقتصادي ، ومن جهة أخرى ندرة الدراسات التي تناولته بالبحث سواء على مستوى جامعتنا أو حتى على مستوى جامعات الوطن ككل ، ولاعتبار ذاتي هو ميلنا لتناول مثل هذه الموضوعات المعتمدة على الدراسات القياسية.

5. أهداف الدراسة و أهميتها:

- ◆ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة فهم وتحديد دور المؤسسات ما إن كانت عامل تعزيز أو إعاقاة لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما تهدف أيضا إلى:

① محاولة ابراز أهم ما يتعلق بالأدب الاقتصادي الذي يختص بالمؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر ونوع

العلاقة بينهما؛

② نمذجة هذه العلاقة الافتراضية لتحديد أهم المؤشرات الأكثر تأثيرا على حركة الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في محاولة السعي للتنبؤ بسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ◆ **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهميتها باعتبارها من الدراسات القليلة التي تناولت البحث في هذه الإشكالية، وهذا ما اكتشفناه من خلال عملية البحث عن المراجع و الدراسات السابقة التي تطرقت لمثل هذا الموضوع.

6. الإطار الزمني و المكاني:

- ◆ **على المستوى الزمني:** تتحدد الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2015 .

- ◆ **على المستوى المكاني:** تناولت الدراسة 10 دول تمثل اقتصاديات متقدمة وهي كما يلي:

النرويج ، سويسرا ، الدانمارك ، النمسا ، ألمانيا ، السويد ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، أستراليا و اليابان.

7. منهجية البحث:

إنّ طبيعة الإشكالية و المتغيرات التي تدرسها فرضت علينا استخدام عدة مناهج ؛ فعند الحديث عن الميراث الفكري المتعلق بالظاهرتين « المؤسساتية، الاستثمار الأجنبي المباشر » فيما يخص نشأتهما والتطورات التي مرت عليهما والعوامل التي أدت إلى بروزهما بالشكل الحالي استعملنا المنهج التاريخي، وعند الحديث عنهما بقصد وصفهما وتفسيرهما للوصول إلى أسبابهما والعوامل المتحكمة فيهما وظفنا المنهج الوصفي، أما حين انطلقنا في الدراسة التطبيقية القياسية استخدمنا منهجا تجريبيا من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس العلاقة الافتراضية بين المتغيرين ومحاولة نمذجتها، أما المنهج التحليلي فقد وُظف بهدف تحليل المشكلة البحثية وتحليل نتائج الدراسة أيضا.

8. صعوبات الدراسة:

كما أسلفنا من قبل، فالدراسات الميدانية في هذا المجال قليلة مما شكل لنا صعوبة في تتبع سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر المتأثر بمؤشرات النوعية المؤسساتية وبناء تصور واضح عليه، ولا شك أن جمع الإحصائيات من مختلف قواعد البيانات للهيئات و المنظمات العالمية وتبويبها صعب شيئا ما من مأموريتنا، دون أن ننسى ندرة المراجع المتعلقة بالنوعية المؤسساتية.

9. محتوى البحث:

اعتمدت المذكورة على طريقة **IMRAD** و علىية فقد قسم البحث إلى فصلين ؛ جاء الفصل الأول تحت عنوان: الأدبيات النظرية والتطبيقية للنوعية المؤسساتية و الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما، تضمن بحثين؛ تناول الأول منهما قراءة مفاهيمية في مفهومي الاستثمار الأجنبي المباشر و النوعية المؤسساتية، أما الثاني فقد ركز على دراسة تحليلية للدراسات التطبيقية السابقة وبيان تموضع هذا البحث بين الدراسات السابقة، في حين عُنون الفصل الثاني ب: الدراسة التطبيقية « قياس أثر النوعية المؤسساتية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد » شمل هو الآخر مبحثين خصص المبحث الأول للطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية ، أما الثاني فتناول تقدير النموذج و تحليل النتائج ثم مناقشتها.

الفصل الأول

الأميات النظرية والتطبيقية النوعية المؤسساتية

والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما

تمهيد الفصل الأول:

عُيِّنَ هذا الفصل بالأدبيات النظرية والتطبيقية للنوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث قُسم إلى مبحثين؛ عرض أولهما قراءة مفاهيمية في مصطلحي النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر، تناولنا في جزئه الأول استعراض الميراث الفكري المتعلق بالاقتصاد المؤسسي بجيله القديم والجديد كمرجعية فكرية لنظرية التحليل المؤسسي، عرّجنا بعدها إلى مصطلحي المؤسسات والمؤسساتية لتتعمق فيهما من خلال: التعريف، الأنواع، الخصائص لنختتم الجزء بعرض محددات النوعية المؤسساتية.

أما في جزئه الثاني فركزنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فتم تعريفه من قبل باحثين أكاديميين فضلا عن التعريف الذي تتبناه الهيئات الدولية ذات الصلة، دون أن نغفل عن ذكر أنواعه وأشكاله المختلفة.. لُنْهِي الجزء باستعراض مختلف النظريات الاقتصادية التي فسرت حركة تدفقاته .

أما في مبحثه الثاني؛ فقد تناولنا الدراسات التطبيقية السابقة التي بحثت في نفس إشكالية هذه الدراسة وأجرت دراسات ميدانية مختلفة عبر كثير من الأقاليم الجغرافية والدول لنستعرض أهم الفرضيات التي اختبرتها ونوع العينات المدروسة وطريقة المعالجة، ونبرز أخيرا وليس آخرا أهم نتائجها والاستنتاجات التي توصلت لها، وقد ركزنا تحديدا على المقالات والأبحاث العلمية المحكمة، والرسائل والأطروحات الجامعية.

المبحث الأول: النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر: «مقاربة مفاهيمية»

نركز في هذا المبحث عن إبراز الأدب الاقتصادي الذي حاض في هذين المفهومين بُغية تشكيل خلفية نظرية تساعدنا من جهة في دراسة وتحليل الدراسات التطبيقية، وتحديد الإطار الذي ستقوم عليه دراستنا القياسية من جهة ثانية.

أولاً: النوعية المؤسساتية «الإطار الفكري، المفهوم و النظرية»

لقد اختزلت المدرسة الكلاسيكية و وريثها النيوكلاسيكية العملية الاقتصادية في آليات السوق من عرض وطلب؛ بحيث ينظر إليه على أنه كائن مستقل يسير ذاته بذاته، وفقاً لعلاقات مجردة ثابتة، عازلاً بذلك أي تأثير للمؤسسات الأخرى: السياسية، الاجتماعية و الدينية وغيرها في الاقتصاد، جاعلاً علم الاقتصاد أقرب إلى العلوم الصرفة منه إلى العلوم الانسانية، ويقدم توجيهاته التي تلح على ضمان استقلال السوق وسيروه وفق قوانينه الخاصة التي يعتقد بانفصالها عن البناء الاجتماعي، غير أنه و في نهاية القرن التاسع عشر* ظهرت مدرسة فكرية، انتقدت هذا الطرح، وقدمت رؤية مغايرة لطبيعة علم الاقتصاد المتضمن علاقات غير ثابتة تتغير بتغير المجتمع، أو تغير مؤسساته، فما هي هذه المدرسة؟ وما هي أبرز مرتكزاتها؟

1. الاقتصاد المؤسساتي

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد المؤسساتي لأول مرة في مؤتمر الجمعية الاقتصادية الأمريكية AEA عام 1916 و الاستخدام الأول له في الأدبيات الاقتصادية كان من قبل والتن هاملتون الذي كتب وقائع هذا المؤتمر عام 1919، وتمت مناقشة أفكار فيبلن و ويزلي متشل¹، وترجع جذور هذه المدرسة إلى ما قام به ثورستين فيبلن، باريو وجون آر كومنز وقد انظم لهذه المدرسة جيل لاحق، كل من ولتون هاملتون، جون. أم. كلارك، لتون ستيفورت، روبرت هيربرنز، هارولد ملتون، دونالد كروز والمفكر الأبرز والأكثر حداثة جون جالبرث².

يمكن القول بصفة عامة إنه حين ركز الاقتصاد التقليدي النظر على السوق والأسعار باعتبارها أساس العلاقات الاقتصادية، فإن الفكر المؤسساتي يرى أن العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وأن السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات، وهي تتأثر بالأوضاع المؤسساتية الأخرى في المجتمع؛ من الدولة، والنظام القانوني، والقيم السائدة؛ فالتيار التقليدي للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية

* يرجح الكثير من الباحثين على أن ثورستين فيبلن هو مؤسس هذه المدرسة و كان أول وأشهر أعماله هو كتابه عن "نظرية الطبقة المرفهة" عام 1899 وقد وضع له عنواناً جانبياً "دراسة اقتصادية للمؤسسات" هاجم في هذا الكتاب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، فليس صحيحاً عنده أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته في استقلال عن الآخرين، بل الصحيح أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله، ويحاول تقليدهم، ومن ثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين. فالذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير اجتماعي يقاد إليه الفرد في ضوء الضغوط الاجتماعية والرغبة في المسايرة والتقليد.

1- John R. Commons institutional economics: its place in political economy, university of Wisconsin press, 1961, p648

2- Malcolm Rutherford, Understanding Economics 1918, 1929 Journal of the History of Economic Thought, no 22, 2000, p 308

تكوين الأسعار وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد، أما الاقتصاد المؤسسي فإنه يُوجّه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد، سواء أكانت هذه السيطرة راجعة لاعتبارات فنية أو قانونية، ومن هنا كان الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجي، ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة، والتنظيم القانوني والاجتماعي، وقد احتل هذا الموضوع في الأدبيات الحديثة مكانا بارزا تحت مسمى أساليب الحكم أو الحوكمة.

ولقد مرّت هذه المدرسة بمرحلتين متميزتين؛ ففي المرحلة الأولى كانت تمثل نقدا ومعارضة راديكالية للفكر الاقتصادي السائد، فمحور الاهتمام في نظرها ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها ومدى تأثيرها. أما المرحلة الثانية فهي لا تمثل قطيعة نهائية مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بقدر ما تمثل استكمالا له، فهي لا تستبعد أدوات التحليل الاقتصادي، وفي مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة، وفرضية المستهلك الرشيد الذي يسعى لتعظيم المنفعة أو تدنية التكاليف، فهذا التحليل ليس خاطئا بالمرة كما اعتقدت المؤسساتية القديمة، بل هو قاصر، ودور المؤسساتية الجديدة هو لفت نظر أدوات التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي إلى هذه الجوانب المهملة من اهتمامات النظرية الاقتصادية وهي الجوانب المؤسساتية.

ففي قضايا التنمية و الإصلاح الاقتصادي مثلا نجد أن الاهتمام لم يعد يقتصر على متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، بل تخطتها إلى قضايا أساليب الحكم و الإدارة، فلم يعد الأمر مجرد اهتمام بالكميات الكلية مثل الادخار، وتوازن ميزان المدفوعات، والنتائج المحلي الاجمالي، بل جاوز ذلك إلى طبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار، وحقوق الملكية والتزامات المتعاقدين؛ فقد جرت العادة مثلا عند تقييم آلية عمل الأسواق هو مقارنة أداء هذه الأسواق بالمقابلة مع النموذج النظري الافتراضي لأسواق المنافسة الكاملة لاستنتاج جهات القصور في هذه الأسواق والمطالبة بمعالجتها، أما المدرسة المؤسساتية فإنها لا تجري المقارنة مع نموذج نظري، وإنما مع الترتيبات المؤسساتية القائمة، و لذلك فإن نتائج هذا التحليل غالبا ما تنتهي إلى ابراز فشل أو قصور التدخل الحكومي أو طبيعة المؤسسات السائدة¹.

1- حازم البيلاوي ، دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1995، ص 161-167

الجدول (1): أبرز علماء المدرسة المؤسساتية القديمة و مساهماتهم

الشخصية	تاريخ الميلاد - تاريخ الوفاة	الجنسية	أبرز المساهمات
ورستين بوند فيبلين	30 يوليو 1857 - 3 أغسطس 1929	أمريكية	مؤسس المدرسة المؤسساتية القديمة، أشهر أعماله: كتاب نظرية الطبقة المترفة، أسس فكرة الاستهلاك التفاخري
وسلي كلير ميتشل	5 أغسطس 1874 - 29 أكتوبر 1948	أمريكية	اشتهر بمساهمته المتعلقة بالبحث التجريبي في دورات العمل، أشهر أعماله: الدورات الاقتصادية
جون كينيث جالبرث	15 أكتوبر 1908 - 29 أبريل 2006	أمريكية	من أشهر كتبه: مجتمع الوفرة نقد فيه فكرة المستهلك الرشيد

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مراجع مختلفة

الجدول (2): أبرز علماء المدرسة المؤسساتية الجديدة و مساهماتهم

الشخصية	تاريخ الميلاد - تاريخ الوفاة	الجنسية	أبرز المساهمات
اوليفر وليامسون	27 سبتمبر 1932 -	أمريكية	تركزت دراساته على كيفية قيام المؤسسات وتأثيرها على الاقتصاد، جائزة نوبل في الاقتصاد (2009)
رونالد كوز	29 ديسمبر 1910 - 2 سبتمبر 2013	أمريكية	اشتهر بفضل مقال نشره تحت عنوان «مشكلة التكلفة الاجتماعية» شكل قاعدة لما بات يعرف بنظرية كوس جائزة نوبل في الاقتصاد (1991)
دوغلاس نورث	5 نوفمبر 1920 - 23 نوفمبر 2015	أمريكية	نادى باستثمار العلوم الاجتماعية لفهم كيفية ظهور وتطور المؤسسات المحفزة للنمو، جائزة نوبل في الاقتصاد (1993)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مراجع مختلفة

2. المؤسسات

سنحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على البناء المفاهيمي للمؤسسات وذلك من خلال سرد مجموعة من التعاريف لهذا المفهوم صاغها في أغلبها الآباء المؤسسون للاقتصاد المؤسساتي، و كذا التصنيفات المختلفة لها.

1.2 تعريف المؤسسات:

يعرف ورستين فيبلن المؤسسات فيقول: " المؤسسة هي انتظام في السلوك أو قاعدة عامة مقبولة عموما من جانب مجموعة اجتماعية تعين السلوك في أوضاع معينة، و هي إما أن تكون ذاتية التنظيم أو تُظَبِّط من قبل سلطة خارجية."¹

1- مالكوم روثفورد، المؤسسات في علم الاقتصاد، المؤسساتية القديمة و المؤسساتية الجديدة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 261.

أما أوليفر ويليامسون فيعرفها على أنها " مجموعة من القوانين التي تحكم الاقتصاد في المجتمع ؛ أي أنها تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر، مما يترتب عليه تشكيل حوافز في التبادل بين البشر، و يقصد بالحوافز هي تركيبة تكلفة المبادلات وتضمن الافادة بالعائد على النشاطات.¹"

أما رونالد كروز فقد عرفها بأنها: عنصر شرعي يمثل مجموعة مركبة من العقود المكتوبة وغير المكتوبة بين الأفراد². هذه العقود تحدد القوانين الداخلية للمؤسسة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة: نظام تقييم الأداء، نظام المكافآت، منح الحقوق.

وعُرفت كذلك بأنها " مجموعة من القواعد والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية المتداخلة فيما بينها وذات تأثير نسبي مع بعضها البعض، وهذا التأثير هو الذي يحدد شكل و نوعية تلك المؤسسات و مدى فاعليتها بالتطبيق العملي على التنمية ضمن برامج الاصلاح المؤسساتي لتكون أداة محفزة للتنمية لتحقيق مستويات عالية منها.³"

أما كلود مينارد فيعرف المؤسسات على أنها " مجموعة من القواعد الدائمة، المستقرة، المجردة و غير شخصية تتمثل في التقاليد والقوانين و الأعراف، وهي جزء لا يتجزأ من الأجهزة التي تقوم بتطبيق وتنفيذ وسائل تنظيم المعاملات بالموافقة أو الإكراه"⁴

غير أن التعريف الأكثر شيوعاً ورواجاً بين الباحثين والخبراء الاقتصاديين هو تعريف دوغلاس سي نورث الاقتصادي الأمريكي الشهير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993 لمساهماته القيمة في التأصيل للمؤسسية الجديدة، فالمؤسسات من وجهة نظره هي "القيود التي استتبتها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الديساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشائها تقليص مستوى عدم التيقن في التبادل- تخفيض تكاليف الصفقات- بحيث توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما⁵، كما يعرفها في موضع آخر: "المؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع وهي القيود المبتكرة إنسانياً من أجل تنسيق رد فعل العمل الإنساني"⁶.

1- Rudolf Richter-**The New Institutional Economics** - Its Start, Its Meaning, Its Prospects- The European Business Organization Law Review -New York- 2005.p4

2- Depuis les annees60 paris IX . 2003 .p17 **gouvernance Economie. Institutions et gouvernance.** Evoltion des modes de .2- Philippe Bernard

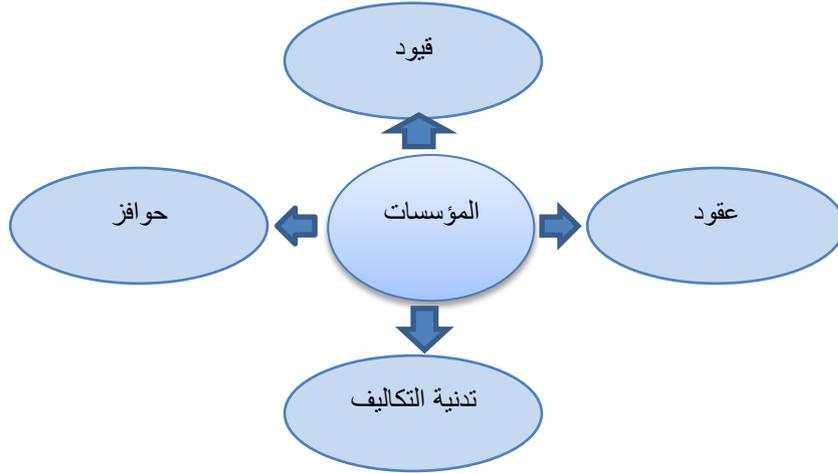
3- أحمد جاسم المطوري ، م.م.عقيل عبد الحسين الطائي - قياس أثر نوعية المؤسسات على التنمية الاقتصادية في العراق - مجلة الكوث للدراسات الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد22، 2016، ص8

4- Menad claude , **L approche nei -institutionnelle:des concepts.une methode, Des resultat,** Cahiers d économie politique,2003/1n°44, PP103 -118.

5- غورث دوغلاس، المؤسسات ، منبر الحرية، ص2.

6-Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth". In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, p388.

شكل (1): خصائص المؤسسات



المصدر: من إعداد الطلبة بناء عما سبق

2.2 أنواع المؤسسات:

لقد ميّز منظرو المدرسة المؤسساتية بين عدة أنواع للمؤسسات ، نذكر أهم تصنيفاتهم فيما يلي :

حسب داني رودريك

① **المؤسسات التي تخلق السوق (مؤسسات حقوق الملكية):** وهي المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتقوم بتأمين وتنفيذ العقود؛ إذ أنه في غياب هذه المؤسسات تحتفي الأسواق أو تكون موجودة لكن يعترها ضعف شديد.*

② **المؤسسات المنظمة للسوق:** وهي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية، وتدير السوق وتشمل الهيئات المنظمة في الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والخدمات المالية.

③ **المؤسسات المحققة لاستقرار السوق:** وهي تلك المؤسسات التي مهمتها الرئيسية العمل على تخفيض التضخم، تقليل التقلبات الاقتصادية الكلية إلى أدنى حد ممكن وتفادي الأزمات المالية، وهي تعرف بمؤسسات الدولة وتشمل البنوك المركزية ووزارة المالية ونظم أسعار الصرف ومؤسسات الضرائب.

④ **المؤسسات المانحة لشرعية السوق:** وهي المؤسسات التي تقوم بتدعيم التشغيل الكفاء للأسواق وتشمل نظاما يبين بوضوح حقوق الملكية التي تحمي أصول المستثمرين والعوائد، وهيئات تنظيمية تحارب الفساد، الغش، الاحتكار والمنافسة غير الشرعية، كما تشمل أيضا المؤسسات التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين على المخاطر، ونظم المعاشات وبرامج التأمين على البطالة والصناديق الاجتماعية الأخرى.

* يعتقد دوغلاس نورث أن الاقتصاد في بعض بلدان أوروبا وأمريكا نما و تطور وسبق اقتصاديات الدول الأخرى بفعل انشاء قاعدة آمنة ومستقرة لحقوق الملكية.

5 مؤسسات إدارة الصراع: وتشمل المؤسسات التي تتولى إدارة الصراعات المتمثلة في التقسيم العرقي و الصراع الاجتماعي حيث تؤدي كل من الأخيرتين إلى إعاقة بعض النشاطات بواسطة عدم التأكد.¹

حسب نورث سي دوغلاس

استنادا إلى التعريف الذي وضعه نورث يمكن أن نقسم المؤسسات حسب الضوابط التي توجه السلوك البشري إلى:

6 المؤسسات الرسمية: هي القواعد والتشريعات (دساتير، قوانين، قواعد وأنظمة موضوعة موضع التنفيذ) المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع، وقسم دوغلاس المؤسسات الرسمية إلى ثلاثة أصناف:

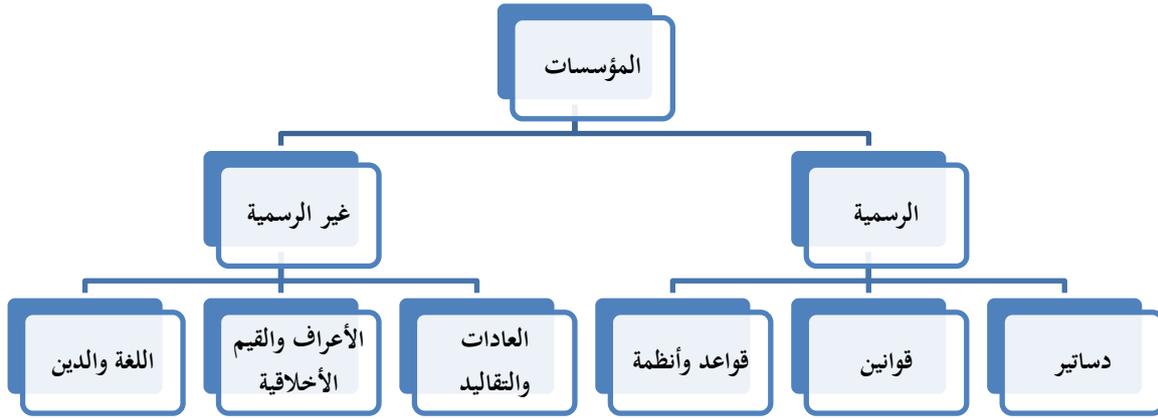
- القواعد السياسية: وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي.
- القواعد الاقتصادية: وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل أو المورد.
- العقود: وهي التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل وتسهّل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.

7 المؤسسات غير الرسمية: وهي منتج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين، والمتجسدة في شكل العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية واللغة والديانة². مكوّنة من قيود غير رسمية (أنماط السلوك والاتفاقيات ومدونات أو قواعد السلوك وكلها تتساوى في الأهمية، لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يراد نمذجتها وتحليلها). يذكر أن أوليفر ويليامسون ميّز بين البيئة المؤسساتية وهي منظور في التحليل يُعنى بالتحليل الكلي ويهتم بالقواعد السياسية والقانونية، وبين مؤسسات الإدارة، وهي مقارنة تمثل منظورا تحليليا جزئيا يتناول المنشأة و أنماط التعاقد والتنظيم المتعلق بها و بالسوق.³

1- جوادى عصام، النظام المؤسساتي و النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية خلال الفترة 2000 - 2012، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة الجامعية 2015 - 2016، ص: 10، 11

2- لطفي مخزومي، عصام جوادى، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السنة 2016، ص2.

3- أوليفر ويليامسون، جون إستر، أوندري شليفر المؤسسات والاقتصاد، تعريب: صادق ابراهيم عودة ونادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص1.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء عما سبق.

3. النوعية المؤسساتية

1.3 تعريف النوعية المؤسساتية:

يعتبر داني رودريك أن النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان¹، أما نورث دوغلاس فيرى أن النوعية المؤسساتية هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا يرسى منظومة قانونية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة²، أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فيرى أن النوعية المؤسساتية هي تحسين الظروف الملائمة لفعالية الأسواق و تسريع النمو و الاقتراب من الدول المتقدمة³. في حين يعتبر دارون أسيمنغلو أن المؤسسات الجيدة يجب أن تتوفر على ثلاث خصائص⁴:

- ① توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛
- ② وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين؛
- ③ توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة.

* جاء في معجم اللغة العربية المعاصر أن: كلمة نوعية هي مصدر صناعي من (نوع) وهي تعني صفات النوع و خاصيته التي تُعَيَّنُ طبيعة جودته و مقدارها ، فنقول مثلا : تحسنت نوعية الإنتاج الزراعي.

1- شكوري سيدي محمد، شبيبي عبدالرحيم، العدالة ، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو، حالة الجزائر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، الكويت ،المجلد الخامس، العدد الثاني، جويلية 2012،ص22.

2- دوغلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، مركز المشروعات الدولية الخاصة،ص3. الموقع الإلكتروني: www.developmentinstitute.org

3- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le Développement "Rapport sur le commerce et le Développement 2006 : Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement " Nations Unies, Publications des Nations Unies, 2006, P 214.

4- شكوري سيدي محمد، شبيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 22.

2.3 أهمية النوعية المؤسساتية:

يؤكد أسيمينغلو و روبنسون بأن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك و تدفع الناس؛ هذه جميعا هي في النهاية من نتاج السياسة، ويميز أسيمينغلو و روبنسون بين نوعين من المؤسسات الاقتصادية: الاستخلاصية و الجامعة، فههدف المؤسسات الاستخلاصية هو ضمان ازدهار قلة من الافراد على حساب الاغلبية، أما هدف المؤسسات الجامعة هو السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد على أساس متساو؛ فالاستبدادية والنظام الاقطاعي هما من المؤسسات الاستخلاصية، أما مؤسسات اقتصاد السوق القائم على حكم القانون هي من المؤسسات الجامعة، و السمات المميزة للمؤسسات الجامعة هي الجمع بين التخطيط المركزي وبين التعددية: أي أنه يجب أن تكون الدولة قوية بما يكفي لإبقاء القوة الخاصة ضمن حدود معينة وأن تكون في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة سلطة سياسية مشتركة على نطاق واسع، وتعتبر جميع الترتيبات السياسية الأخرى على أنها استخلاصية.¹

و يرى كل من نورث و توماس أن النوعية المؤسساتية تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات؛ فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة و الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مُأمَنًا؛ وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الاجنبي² ، بل أن دوغلاس نورث يذهب أكثر من ذلك حين يعتبر أن فشل وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لانعاش اقتصاديات بعض الدول فيما بات يعرف ببرنامج التثبيت و التصحيح الهيكلي مرده إلى النوعية المؤسساتية السائدة في ذلك البلد ، حيث يقول في هذا الصدد :

1- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد: 13/2015، ص145.

2- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص143.

"كيف عجز توافق واشنطن* على مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة عن استحداث مثل هذه الأسواق؟ إنَّ الجواب عن هذا التساؤل أمر سهل: فالنظرية التي استعملها أعضاء التوافق كانت خاطئة، و النظرية التي استخدموها لإعداد السياسات المتعلقة ببقية أنحاء العالم، سواء من قبل البنك الدولي، أم من قبل صندوق النقد الدولي تفترض وجود نموذج كلاسيكي محدث للعالم، يحصل فيه الناس على معلومات كاملة، وتكون فيه المؤسسات الضرورية قائمة وكأن كل ما علينا القيام به هو تغيير الأشياء بطريقة تدريجية عند أطرافها الحدية، وتصبح الأمور كلها على ما يرام والمصطلح الذي تكرر استخدامه في هذا السياق هو: "كل ما عليكم القيام به هو حساب الأسعار بطريقة صحيحة، فإذا قمتم بإلغاء ضوابط الأسعار وضوابط التبادل وضوابط الإيجار، فإن كل شيء سينجح." حسنا، لكن ذلك لم ينجح!¹

و يوافق في هذا الطرح الخبير الاقتصادي في البنك العالمي وليام إيستيرلي حين يقول :

"... قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية العملاقة، المساعدات المشروطة، الاعفاء من الديون... هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية في حالة ما إذا لم تف هذه البلدان بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، و انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية"².

و في دراسة قام بها كل من د.رودريك و أ.سبرامانيان (2003) توصلا فيها أن تحسن نوعية المؤسسات يمكن أن تحقق زيادة كبيرة في دخل الأفراد، وأنه لو استطاعت دولة مثل بوليفيا أن تحصل على مؤسسات جيدة كتلك التي توجد في كوريا الجنوبية، فإن ناتجها الداخلي الخام بالنسبة للفرد يمكن أن يرتفع من مستواه الحالي و المقدر بـ 2700 دولار إلى حوالي 18000 دولار³.

بالملخص يمكن أن نقول: إن المؤسسات هي بالتأكيد حاسمة بالنسبة للازدهار؛ والأمثلة التي يمكن تقديمها مقنعة في هذا الجانب؛ على سبيل المثال يمكن أن نقارن بين كوريا الجنوبية والشمالية؛ ففي الوقت الذي تتمتع فيه كوريا الجنوبية بمستويات معيشية مماثلة للمملكة المتحدة أو فرنسا، لا تزال كوريا الشمالية تسجل مستويات معيشية مقارنة لتلك الموجودة في بلدان افريقيا جنوب الصحراء حيث تمثل أقل من عشر متوسط مستوى المعيشة

*توافق واشنطن أو اجماع واشنطن هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 كوصفة علاجية من عشرة بنود للدول التي واجهت صعوبات مالية وإدارية و اقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى دعوتها البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية لتبني هذه البنود، وهو ما تم فعلا ضمن برامج التثبيت و التصحيح الهيكلي.

1- د. دوغلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص7. الموقع الإلكتروني: www.developmentinstitute.org

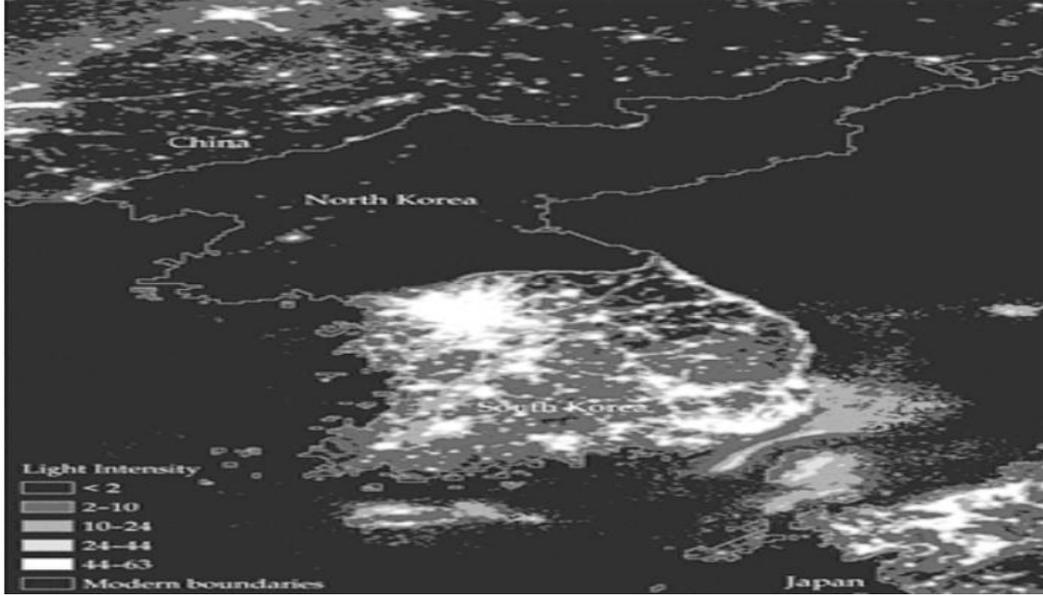
2- نقلا عن (أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

العدد: 2015/13، ص144.)

3- شكوري سيدي محمد، شبيبي عبدالرحيم، مرجع سابق، ص23.

في كوريا الجنوبية، وبإجراء مقارنة بسيطة لمؤشر الصحة في البلدين، نجد أن صحة المواطن الذي يعيش في كوريا الشمالية في أسوأ حال مقارنة مع جاره في الجنوب، حيث من المتوقع أن يعيش أقل من 10 سنوات مقارنة بأبناء عمومته جنوب خط عرض 38¹.

الشكل (3): الضوء في كوريا الجنوبية و الظلام في كوريا الشمالية



المصدر: أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح

،ورقلة، الجزائر، العدد: 13/2015، ص 148

أما ماري إم شيرلي رئيسة معهد رونالد كوز فتختتم مقالها المعنون بـ (وجود المؤسسات أمر حاسم لريادية الأعمال) بالقول أنّ:

" ازدهار ريادية الأعمال سوف يتحقق فقط في الاقتصادات التي توجد بها مؤسسات تقلل تكلفة المعاملات، وتحمي الملكية والأفراد من السرقات الخاصة ومصادرة الدولة، وتشجع الابتكار والمشاركة، وبالنسبة للاقتصادات المفتقرة لتلك المؤسسات، فإنها قد تعرف الصعود المؤقت، ولكنها - كما توقع شومبيتر - سوف تتعثر في نهاية المطاف، إن ريادية الأعمال ليست من قبيل الرفاهية، وإنما هي القاطرة الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل.²"

3.3 محددات النوعية المؤسساتية:

إن استقرار الواقع يكشف أنّ هناك بلدانا تتمتع بمؤسسات جيدة مقارنة بغيرها، لكن السؤال الذي يتبادر للذهن: ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد النوعية المؤسساتية السائدة في البلد؟

1- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق ص ص: 147 - 148

2- ماري إم شيرلي، وجود المؤسسات أمر حاسم لريادية الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص5. الموقع الإلكتروني: www.developmentinstitute.org

يمكن أن نلخص هذه المحددات فيما يلي:

1 الدولة: إن علاقة الدولة في تحديد النوعية المؤسساتية يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في فكر المدرسة المؤسسية الجديدة؛ فهذه المدرسة تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماما كما ينادى الفكر الكلاسيكي، إلا أن السوق في نظر المؤسسين الجدد لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي و تحدد الشروط المناسبة لهذا النشاط وتحول دون الخروج عنه وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد، وبذلك يقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق واحترام القواعد التي تضعها في السوق. و إن الحديث عن القواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي أيضا يقودنا إلى الاهتمام بالنظم والصيغ القانونية والدستورية، حقوق الملكية والأنظمة القضائية بحيث لا يمكن تحقيق أداء اقتصادي جيد إلا في ظل منظومة قانونية ودستورية، قوانين ملكية وأنظمة قضائية مستقرة، واضحة، فعالة، سليمة توفر الحوافز وتحدد العقوبات وتضمن تنفيذ العقود بأقل تكلفة.

مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة في الاقتصاد في فلك هذه المدرسة هو دور مؤسسي يتمثل في إيجاد وخلق المؤسسات المناسبة لعمل الأسواق، فالسوق في نظر المؤسسين الجدد لا تعمل من فراغ وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة. إذن فالدولة تعتبر مسؤولة بشكل كبير على النوعية المؤسساتية وبالخصوص نوعية المؤسسات الرسمية¹.

2 التاريخ والإرث الاستعماري: بحسب داني رودريك 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة، فالعديد من الدول النامية لها باع كبير مع الاستعمار ومؤسساته وبالتالي فإن المؤسسات لها علاقة وطيدة مع التاريخ خصوصا في الدول المستعمرة، وقد طرح دارون أسيمينغلو سؤال فيما يتعلق بالمؤسسات وعلاقتها بالتاريخ والذي مفاده: لماذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة في مستعمرات ومؤسسات رديئة في مستعمرات أخرى؟ و أجاب: لقد قام الأوروبيون بخلق هذه المؤسسات لإفادة أنفسهم، فالمستعمرات التي عرفت قبولا للأوروبيين و الذي وجدوا فيها محيطا جيدا للاستقرار قاموا بنسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان و التي تتميز بحماية حقوق الملكية، واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال²، و أشار في هذا المضمار كل من أسيمينغلو و جونسون و روبنسون إلى أن الغرس المؤسساتي كان مفيدا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أستراليا حيث إن هذه الدول لم تخترع مؤسساتها و إنما ورثتها من بريطانيا، أما الدول التي قوبل فيها الأوروبيون بالرفض اعتبروها سيئة وغير مشجعة على الاستقرار واتصفت بالحيط المريض، ولهذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات سيئة تسهل استخراج الثروات المادية وتستغل الثروات البشرية أشبع استغلال

1- لطفي مخزومي، عصام جوادي، مرجع سابق، ص 3، 4.

2- Jana Stoeber "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability" Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011, p795.

وهذا الغرس المؤسسي لا يتفق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية وتحمي الملكيات واستمرت هذه المؤسسات بعد الاستقلال، وبذلك يرى أسيمغلو أن المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوربيين حو الاستقرار وبالتالي نوعية المؤسسات¹، أما نورث دوغلاس فيرى أن الولايات المتحدة الأمريكية USA أو حتى كندا كان نجاحهما بفضل المؤسسات التي ورثتها عن بريطانيا، حيث ما كان للولايات المتحدة أن تكون ماهي عليه الآن لو استعمرت من طرف الفرنسيين أو الإسبان أو البرتغاليين، ففي أحسن الأحوال ستكون مثل البرازيل أو المكسيك².

③ الموارد الطبيعية والجغرافيا: إن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسسية. ولقد أشار كل من جونز وهال 1999 إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسسية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسساتية رديئة³.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر « المفهوم ، الأشكال و النظريات »

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات و هيئات دولية و كذا لكتاب و باحثين اقتصاديين لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر FDI * ، نحاول أن نورد بعضا منها:

1.1 قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ أشكالا عديدة ؛ كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج و التملك⁴.

2.1 إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددین في دولة أخرى. و عموما فالمستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه⁵.

1-James A. Robinson "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2008, p 17

2- جوادى عصام، مرجع سابق ، ص:17

3- جوادى عصام، مرجع سابق ، ص:18

* جدير بالذكر أن بعض الكتاب يطلقون عليه الاستثمار المباشر الدولي ، وأطلق عليه آخرون الاستثمار المباشر في الخارج.

4- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا - جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية)، 2004، المعهد العربي للتخطيط،

الكويت، ص:3

5- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط 1 دار رضا للنشر ، دمشق، سوريا، 2001 ص: 183.

3.1 أما برتين فيعرفه بأنه "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم¹."

4.1 كما أنه يُعرّف وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة للاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.

ومن الناحية الإحصائية، وفق التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبى للتدفقات) استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته؛ ففي حالة قيام طرف غير مقيم ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازة حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر.

وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلى الحيازات الإضافية فقط. أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

1-جيل برنان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، بيروت، (مشورات عويدات) 1980 ص: 11.

إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تلك التقارير، فما زالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقاً فعلياً للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية.¹

إن عملية استقراء هذه التعاريف المختلفة نستنتج من خلالها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بخصائص معينة نجملها فيما يلي:

- انتقال رأس المال خارج الحدود السياسية للدولة إلى دولة أخرى تسمى الدولة المضيفة؛
- الهدف: إقامة علاقة طويلة ومستمرة مع اقتصاد البلد المضيف؛
- السيطرة: بجايزته لنصيب من الملكية بحسب القوة التصويتية التي يتمتع بها.

الجدول (3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالدولار

التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			المنطقة
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
1065	801	826	962	522	680	الدول المتقدمة
576	311	320	504	306	323	الإتحاد الأوروبي
367	372	363	429	165	283	أمريكا الشمالية
378	446	409	765	698	662	الدول النامية
11	15	16	54	58	52	أفريقيا
332	398	359	541	468	431	آسيا
293	365	312	448	383	350	شرق وجنوب شرق آسيا
8	12	2	50	41	36	جنوب آسيا
31	20	45	42	43	46	غرب آسيا
33	31	32	168	170	176	أمريكا اللاتينية والكاريبي
31	72	76	35	56	85	الدول المتحوّلة
1,474	1,318	1,311	1,762	1,277	1,427	العالم

المصدر: UNCTAD ، تقرير الاستثمار في العالم الصادر لعام 2016 ص 38

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن أن نميز أربعة أشكال من الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2 الاستثمار المشترك: ويدعى أيضاً بالاستثمار الشائبي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية، و يمكن تمييز النوعين التاليين:

① إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب و نظرائهم المحليين.

② شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب جزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة.

1- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، دولة الكويت، ص:20.
الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org

2.2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة

مستثمرين أجنبى بإحدى العمليتين التاليتين:

① إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

② شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى. وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها¹.

3.2 أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر: ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالى:

① عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثانى نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة، أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثمارى لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

② عقود التسيير: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

③ عقود التراخيص والامتياز: هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... مقابل عائد مالي معين.

④ عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات): وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثمارى والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما أن يصل المشروع إلى مرحلة

1- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 . 2005، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007 - 2008 ، ص: 58.

التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة¹.

3. الشركات متعددة الجنسيات

مفاهيمها هناك تباين كبير في ضبط مفهوم ظاهرة «الشركات متعددة الجنسيات» حتى أنه في أحد الدراسات السابقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC حول الشركات متعددة الجنسيات MNCs و أثرها على عملية التنمية، ورد فيه حوالي 21 تعريفاً، ذلك بفعل التشعب الشديد في الجوانب التنظيمية المتعلقة بها، وبسبب التعدد المعقد في أبعادها القانونية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية... إلخ، إذ يركز البعض على مفهوم الملكية، والبعض الآخر على الحجم، والباقية يستندون على عدد الفروع ورقعة توزيعها... إلخ. و عموماً رصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مفهومين للظاهرة وميز في تقريره بين التعريف الضيق، والمفهوم الواسع الذي يرى من خلاله أن الشركات متعددة الجنسيات هي أي مؤسسة ذات فرع، أو شركة منتسبة، أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر و تنخرط في الاستثمار في أصول أجنبية أو تشغيل الفروع والتسهيلات الإنتاجية. أما التعريف الضيق فيتجه إلى استيفاء شروط معينة لأحكام التعريف مثل نمط النشاط في شركات إنتاجية، أو حد أدنى من الشركات المنتسبة وليكن 6 شركات أو حد أدنى من المساهمة الأجنبية في النشاط وليكن 25% من إجمالي الأصول أو المبيعات أو العمالة.

بناءً مما سب، يتضح أن الشركة متعددة الجنسية هي بالموجز: شركة أم تتحكم في مجموعة من الفروع أو الأصول خارج إقليمها الجغرافي بواسطة قوة التصويت الناجمة عن امتلاك أكثر من 50% من رأس المال (أو من خلال امتلاك أكثر من نصف الأسهم العادية المكتتب بها ما يتيح لها أغلبية القرار في مجالس إدارة تلك الشركات الفروع). لأنه وفي حال امتلاك شركة أم لأقل من 50% من مجموع أسهم شركة في الخارج (ما بين 10% إلى 50%) نكون بصدد الكلام عن عضوية وليس ملكية.

أما على مستوى العمق المفاهيمي بشكل عام، يمكن القول بأن عملية ترتيب الشركة متعددة الجنسية تتم وفق ثلاث مؤشرات أساسية هي: الأهمية النسبية للأصول المملوكة في الخارج، رقم الأعمال المحقق في الخارج، وعدد العمال الموظفين في الخارج. وهي المؤشرات التي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لاحتساب مؤشر مركب يدعى مؤشر «عبر الوطنية»، وهو مؤشر يمثل متوسطها البسيط؛ أي المؤشرات الثلاث السابقة، يحسب كل مؤشر على حدى ويقع بين القيمتين من 0 إلى 100 ويحسب وفق المعادلة التالية:

1- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر - رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص: 10.

$$ع = [\text{الأصول المملوكة في الخارج} / \text{إجمالي الأصول} + \text{رقم الأعمال المحقق في الخارج} / \text{إجمالي رقم الأعمال} + \text{العمالة في الخارج} / \text{إجمالي العمالة}] \times 100.$$

كما يلجأ مؤتمر الأمم المتحدة كذلك لحساب مؤشر آخر متعلق بالشركات متعددة الجنسيات يدعى بمؤشر التدويل (د) يحسب وفق المعادلة التالية:

$$د = [\text{عدد الفروع في الخارج} / \text{العدد الإجمالي للفروع}] \times 100.$$

ومن زاوية ثانية، يمكن التعرف على تعدد الجنسية للشركات الدولية من خلال قياس حجم الرقعة الجغرافية لها، عبر ما يعرف بـ « مؤشر المدى الجغرافي للشبكة المتعددة الجنسيات » (ج)، والذي يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$ج = [\text{عدد الدول التي تمتلك فيها الدولة فروعاً/عدد الدول المنفتحة على الاستثمارات الدولية}] \times 100^1.$$

4. النظريات المفصرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وحركته

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة تميزت بزيادة وفورات الإنتاج، تصاحب ذلك بتطور سريع في التكنولوجيا التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق الدولية، حينئذ دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة أضحى فيها اللاعب الأساسي في « المشهد الاقتصادي العالمي » متمثلاً في تلك الشركات العابرة للقارات و القوميات، مما دفع نطاق لا يستهان به من جمهور الاقتصاديين للتصدي لتفسير هذه الظاهرة، حيث تركزت محاولاتهم في الإجابة عن سؤال جوهرى: لماذا المستثمر الأجنبي يفضل التوطن في دولة دون غيرها؟ في سبيل ذلك قدمت الكثير من المساهمات النظرية. نحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على أبرز تلك المساهمات مع ملاحظة أننا ركزنا على أهم مرتكزات كل نظرية ولم ندخل في تفاصيلها الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها في مصادرها الأصلية.

1.4 نظرية الحماية: يقصد بالحماية تلك الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب ابتكاراتها الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج... الخ أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة²، و هذا بهدف تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها و نتائج بحوثها لمدة زمنية طويلة ، ذلك أن خلق منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات؛ غير أن تطوير المنتج و تحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين و

1- نور الدين جوادى، التجارة الدولية « قراءة مفاهيمية عامة » مطبوعة جامعية غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017، ص 99:95-96.

2- أبو ححف عبد السلام ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2011 ، ص 61.

احتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم، و هذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع الانتقال إلى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع و تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم تسرب أسرارها الصناعية، أي حصر الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع الترخيص إلى الأسواق الدولية و ضرورة أن تطبق الشركة هذه المعارف فقط في حال الإنتاج تحت رقابتها¹.

2.4 نظرية دورة حياة المنتج: ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي فرنون حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966 الذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر².

ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة كما أنها تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية في الخارج بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية والإبداعات والمهارات الإدارية... التي تتمتع بها³. يستند مفهوم هذه النظرية على أن المنتج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بثلاث مراحل* رئيسية متتابعة وهي:

مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، مرحلة المنتج النمطي.

① مرحلة المنتج الجديد: ففي هذه المرحلة ؛ ومن أجل تقلص المنتج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي نظرا لحدثة المنتج و ضعف الطلب عليه و تميز سوقه باختكار القلة القائم على الابتكار و انعدام أو قلة وجود بدائل له ، تجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة و مرونة الطلب الدخلية مرتفعة و بالتالي لا توجد ضرورة تجبر المنتجين على الإنتاج خارج بلد الابتكار، بل يكتفون بالتصدير عندما ينشأ الطلب الخارجي بفعل الجهود التسويقية و حسب هذه النظرية، لا يوجد استثمار أجنبي مباشر في هذه المرحلة من مراحل حياة المنتج.

② مرحلة المنتج الناضج: في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتج قد استقر و تنخفض تكاليف البحوث و التطوير الخاصة به مما يساهم في انخفاض سعره كما قد تظهر بدائل له - مما يزيد حالة احتكار القلة

1- رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 193 .

2-Denis Tersen- Jean luc Bricout, l'investissement Internationale, Edition :Armand Colin, Paris, 1996, P 62

3- مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص 12.

* يذكر أن هناك من قسمها إلى أربع مراحل مرحلة إعداد المنتج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.

القائم على الابتكار - هذا مع تزايد الطلب عليه، مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج و في نفس أسواق التصدير و هذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي (المبتكر) بما فيها أعباء النقل و الشحن - للأسواق الخارجية - أكبر من التكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتج في البلد المستورد و بهذا ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتج إلى المرحلة الثانية - المنتج الناضج - من حياته.

3 **مرحلة المنتج النمطي:** في هذه المرحلة يصبح المنتج معياري و غير مميز، و في هذا المستوى من المعايير تتركز المنافسة بين المؤسسات على السعر و يتم توطيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات المستوى الأجرى المنخفض ... إن السعر - معبرا عن التكلفة - يصبح العنصر الموجه و يمكنه إحداث آثار ارتدادية ، أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي و لهذا ينتقل توطيد الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج - المواد الأولية و اليد العاملة البسيطة أساسا - و يصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكلفية محضة¹.

3.4 نظرية الموقع: تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيضة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة و بالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع و إنتاجه وتشغيله وتسويقه و إدارته وهذا ما أكده **جون دينينغ** في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية و العوامل المرتبطة بالسوق ، إذ أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيضة ، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيضة ، ومن بين هذه العوامل: العوامل التسويقية، العوامل ذات الصلة بالتكاليف، عوامل الإجراءات الحمائية، والعوامل المرتبطة بالبيئة² .

4.4 نظرية عدم كمال الأسواق: لقد تم صياغة هذه النظرية عام 1960 وكان من أهم روادها الاقتصادي الكندي **ستيفن هيمر**، و يمكن القول أن هذه النظرية تستند إلى فرضية احتكار القلة حيث شرح لنا هيمر أن السوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة سواء في الولايات المتحدة أو في العالم الرأسمالي ككل له دافعية معينة تجعله

1- عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص: 83 ، 84

2- جواد كاظم البكري، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية للمدة 1995 - 2010 (نموذجي تونس والبحرين)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، العراق ص:59.

* قام كل من روبروك و سيموندون بتقديم نظرية الموقع المعدلة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر و تم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات هي مجموعة من المتغيرات الشرطية، متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيضة و علاقتها بالدول الأخرى، و مجموعة من المتغيرات الدافعة، متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي، و مجموعة من المتغيرات الحاكمة، و تتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيضة و العوامل الدولية و الخصائص المميزة للدولة الأم للشركة.

يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج. و حسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل عامل من العوامل التالية:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في المجال التكنولوجي؛
- توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية؛
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرة الإنتاج بحجم كبير؛
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات المتعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية؛
- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات؛
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية؛
- تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقاً¹.

5.4 نظرية تدويل الأسواق الوسيطة: وضعت هذه النظرية من طرف باكلي و كاسون و تحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات حيث يرى باكلي و كاسون أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتياً يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي:

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم ووحداتها التابعة؛
- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات وهيكل الصناعة؛
- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للإقليم؛
- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بينها.

ومن أجل المحافظة على ميزة تنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة وحافضة للرأسمال البشري الحامل لهذه المعارف في ميدان البحث والتسيير والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.

مما سبق يمكن القول أن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط و هي التكنولوجيا، و لكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية

الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... الخ، و من ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل¹.

6.4 النظرية الانتقائية: سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار (الانتقاء) بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والترخيص.

خلافًا للنظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النظرية الانتقائية لـ دينينغ تعتمد على ثلاثة عوامل مجتمعة هي: الميزة الاحتكارية الخاصة، عوامل التوطن المقارنة، الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة.

وحسب هذه النظرية، فإن توفر الميزات الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص. غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير، وبالتالي يبقى أمامه طريقين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير. ومن المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر وبقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة. أما إذا كان العكس - عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي للمستثمر - فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن تلخيص عوامل التوطن المقصودة في هذه النظرية في عوامل جذب و عوامل دفع؛ فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية، فالقيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا عوامل الدفع في الدولة الأم؛ أي أنها عوامل تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر².

1- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76

2 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص 65

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التطبيقية حول العلاقة بين النوعية المؤسساتية و الاستثمار الأجنبي المباشر

سيعنى هذا المبحث بدراسة و تمحيص كل ما استطعنا جمعه من تلك الدراسات الميدانية التي عاجلت نفس إشكالية بحثنا أو ما شابهها، لنبرز أهم ما كانت تهدف إليه من جهة، وحوصله النتائج التي توصلت إليها من جهة ثانية، غرضنا في ذلك محاولة إرساء «تراكمية معرفية» على اعتبار أنه لا يوجد أي بحث علمي ينطلق من الصفر، بل نتبنى هذه الدراسات كقاعدة انطلاق لبحثنا، و ترشدنا أيضا إلى تلك المحطات المغيبة في تلك الدراسات التي يمكن أن ننشد فيها إضافة علمية تميز هذه الدراسة عن غيرها ضمن ما يعرف بـ «سد الفجوة العلمية».

أولا. الدراسات السابقة: «دراسة تحليلية»

1. دراسة ميكائيل إيفا أساموا، تشارلز إدجاسي (2016)¹: التي جاءت تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر، عدم اليقين في الاقتصاد الكلي (تقلبات مؤشرات الاقتصاد الكلي) و النوعية المؤسساتية، هدفت هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين عدم اليقين في الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر و النوعية المؤسساتية لأربعين بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، البيانات من عام 1996 إلى عام 2011 و ذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي و الكمي، و تأتي أهمية الدراسة كون أن كثيرا من الأكاديميين ركزوا اهتمامهم فقط على كيفية التخفيف من العوامل التي تهدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه العوامل المهتدة عدم اليقين في الاقتصاد الكلي، لتضيف هذه الدراسة جانبا رادعا آخر يتمثل في سوء المؤسسات السائدة في هذه الدول.

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم اليقين في الاقتصاد الكلي يؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن النوعية المؤسساتية تزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود متغيرات تحكم أخرى؛
- يؤدي التفاعل بين النوعية المؤسساتية وعدم اليقين في الاقتصاد الكلي إلى تقليل الأثر السلبي الأولي الذي يمارس على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم اليقين الاقتصادي؛
- زيادة عدم اليقين الاقتصادي فيما بين اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء ستكون عاملا رادعا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان في المنطقة؛

1 -Michael Effah Asamoah Charles K.D. Adjasi Abdul. **Macroeconomic uncertainty, foreign direct investment. and institutional quality: Evidence from Sub-Saharan Africa.** *Economic Systems*, ECOSYS 579,2016.
<http://dx.doi.org/doi:10.1016/j.ecosys.2016.02.010> (12- 4 - 2017)

- معظم البلدان في أفريقيا لديها متغيرات اقتصادية غير مستقرة فضلا عن ضعف المؤسسات. ويؤثر عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية على الأرباح المحتملة للمستثمرين؛
 - يجب أن تتوقف الحالة التي تحاول فيها الحكومات السيطرة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لتحقيق مكاسب سياسية، ويجب السماح للأسواق بتنظيم هذه المتغيرات، ولا سيما سعر الصرف والتضخم وأسعار الفائدة. هذه هي جميع المتغيرات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار للاستثمار في الخارج؛
 - تحتاج بلدان المنطقة إلى تحسين نوعية مؤسساتها. وستؤدي المؤسسات الفعالة إلى الحد من الفساد والسماح للمحاكم وسيادة القانون بالعمل بكفاءة. ومن شأن زيادة نوعية الأطر المؤسساتية في القارة أن تجعل المنطقة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للنمو؛
 - الانفتاح التجاري، الذي يمكن أن يكون بديلا عن حجم السوق، سيكون كبيرا، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر غير الاستخراجي، فإن حجم الاقتصادات أمر بالغ الأهمية، وبالنظر إلى الحجم الفردي لمعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث عدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي، فإن تشكيل كتل إقليمية وتجارية سيعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى تحقيق السوق؛
 - توجد علاقة سلبية بين عدم اليقين الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما النوعية المؤسساتية ترتبط ارتباطا إيجابيا بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - عوامل الاستقرار الاقتصادي لا تكفي لوحدها لجلب الاستثمار الأجنبي وإنما يجب امتلاك مؤسسات قوية وفعالة بالسيطرة على الفساد، سيادة القانون، النوعية التنظيمية، والاستقرار السياسي.
2. دراسة بوني ج بوشانان، كان في لي ومانبنكشي ريشي (2012)¹: هدفت الدراسة إلى تحديد أثر النوعية المؤسساتية على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر و تقلباته لـ 164 بلدا خلال الفترة من 1996 إلى 2006 و ذلك بإتباع المنهجين الوصفي و الكمي، و قد اعتمدت الدراسة القياسية للباحثين على جملة من المتغيرات المستقلة و هي كالتالي: مؤشر الحوكمة، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، و المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:
- الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمولة وهو يعتبر مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية؛

1 -Bonnie G. Buchanan, Quan V. Le b,1, Meenakshi Rishi. Foreign direct investment and institutional quality: Some empirical evidence, International Review of Financial Analysis 21 (2012)PP 81-89.

- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ظلت في مجملها إيجابية ثابتة بشكل ملحوظ بين عامي 1996 و2006 على أساس إقليمي واستمر الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه تصاعدي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الصحراء، إلا أن هذه المنطقة تزال من أفقر المناطق من حيث أفضليات المستثمرين؛
 - من الإسهامات الرئيسية لهذه الورقة هو إعادة تركيز أدبيات الاقتصاد اتجاه تقلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ودور النوعية المؤسسية؛
 - يشير كثير من العلماء أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تقلبه وتأثره بالعوامل المؤسسية الداخلية إلا أنه أكثر استقراراً من استثمار المحفظة؛
 - مؤثر الحوكمة له أثر سلبي على تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - على سبيل المثال، في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، حددت بلدان كثيرة الضعف في الإدارة وبدأت بإصلاح السياسات والتشريعات والترتيبات المؤسسية بغية اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - النوعية المؤسسية الجيدة تؤثر تأثيراً موجباً وكبيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - إحصائياً، نجد أن تغير الانحراف المعياري بقيمة 1 في النوعية المؤسسية يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 1.69.
3. دراسة اتسوشي فوكومي ، شوجي نيشيجيما (2011) ¹: هي عبارة عن وثيقة بحثية تحت عنوان النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هدفت إلى التحقق من التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية من خلال تحليل بيانات البانل لـ 19 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة 1983 – 2000 ، وقد ركزت الدراسة حول محورين و هما التحرير التجاري و الإصلاحات المؤسسية و خلصت إلى أن:
- أدى التحول الجذري في تدخل الدولة إلى التحرير الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ منتصف الثمانينات إلى تحسين أداء الاقتصاد الكلي عن طريق الحد من التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي في بعض بلدان المنطقة ويعتقد أن التحرير قد لعب دوراً هاماً في الطفرة الحالية (إيستري وآخرون، 1997)، (ستالينغز وبيريز، 2000)، (فيرنا نديز أرياس ومونتيل، 2001)، (بانديرا وغارسيا، 2002) ؛

- عدد من الدراسات قد عارضت هذه الآراء المتفائلة، وأثبتت أن الإصلاحات قد جنت فوائد ذات أهمية محدودة، (لويزا وآخرون، 2004) و(إسكايث ومورلي 2000)؛
 - إن التحسن في النوعية المؤسساتية خطوة هامة في أي محاولة لاستخلاص أكبر قدر ممكن من الفوائد من الإصلاحات. وفي هذا السياق يجتذب إصلاح المؤسسات قدرا كبيرا من الاهتمام في أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي؛
 - العديد من الأوراق المنشورة منذ الأزمة الآسيوية عام 1997 اقترحت أن الإصلاحات المؤسساتية يجب أن تسبق التحرير الاقتصادي ولكن هذه الدراسة تأخذ موقفا مختلفا قليلا، حيث أن صناعات السياسات يمكن أن يحققوا نتائج أفضل من خلال إصلاحات السياسات في أمريكا اللاتينية و الكاريبي بتعزيز التحرير الاقتصادي و الإصلاحات المؤسساتية في نفس الوقت.
 - وجد الباحثان بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحسن النوعية المؤسساتية، في حين أن النوعية المؤسساتية الجيدة يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.
4. دراسة كريستيان داود، إرنستو ستاين (2007)¹: تحاول هذه الدراسة اختبار مجموعة أوسع من المتغيرات المؤسساتية التي قد تؤثر على قرار المستثمرين الأجانب للقيام بمشاريع استثمارية في بلد معين مما يسمح بتقييم أبعاد متغيرات النوعية المؤسساتية التي تؤثر على قراراتهم.
- فأثر النوعية المؤسساتية على الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، يمكن أن تكون مرتبطة بقناتين مختلفتين: أولا، المؤسسات السيئة التي تزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وثانيا، قد يؤدي التطبيق غير الكامل للعقود إلى زيادة عدم اليقين فيما يتعلق بالعائدات في المستقبل، وبالتالي يكون له أثر سلبي على مستوى الاستثمار. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي الفساد إلى ردع الاستثمار عن طريق زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، حيث يحتاج المستثمرون إلى رشوة المسؤولين من أجل الحصول على التراخيص والتصاريح.
- تستند معظم الدراسات التجريبية لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نموذج الجاذبية، الذي يشير إلى أن تدفقات التجارة الثنائية تعتمد بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاقتصاديات وتؤثر سلبا على المسافة بينهما، وتشمل المتغيرات النموذجية التي تضاف إلى أبسط مواصفات الجاذبية في الأدبيات التجارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن عوامل أخرى تشير إلى ما إذا كانت الدولتان تشتركان في حدود مشتركة، ولغة مشتركة، وروابط استعمارية سابقة، وما إلى ذلك.

1 -CHRISTIAN DAUDE, ERNESTO STEIN, THE QUALITY OF INSTITUTIONS AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT, ECONOMICS & POLITICS, Volume 19, November 2007, No. 3, PP317-344.

شملت الدراسة المتغيرات التالية: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد وهي متغيرات النوعية المؤسساتية، أضيف لها أيضا المتغير المستقل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بغرض دراسة الترابط البسيط بين المتغيرات الستة، والارتباط الجزئي مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- النوعية المؤسساتية عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تأثير المتغيرات المؤسساتية له دلالة إحصائية، وأهمية اقتصادية كبيرة. على سبيل المثال، تغيير واحد في الانحراف المعياري في الجودة التنظيمية لحكومة البلد المضيف يغير الاستثمار الأجنبي المباشر بعامل 2.
- ليس كل الأبعاد المؤسساتية ذات الأهمية نفسها في اتخاذ قرار بشأن مكان الاستثمار ونرى أن السياسات التي لا يمكن التنبؤ بها، والعبء التنظيمي المفرط، وعدم الالتزام من جانب الحكومة تؤدي دورا رادعا للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- البلدان التي من شأنها زيادة الاستثمار الأجنبي سيكون ذلك من خلال زيادة إظهارها المؤسساتية، ولا سيما بوضع إطار يمكن التنبؤ به للسياسات الاقتصادية وسيكون لهذه الاستراتيجية الإنمائية آثار إيجابية أيضا والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعتبر أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية؛
- تتفق نتائج هذه الدراسة بوضوح مع أدبيات النمو التجريبية التي أكدت على أهمية المؤسسات للنمو الاقتصادي على سبيل المثال، (أسيموغلو وآخرون، 2001)؛ (هول أند جونز، 1999)؛
- إن رفع النوعية المؤسساتية سيكون له أيضا أثر إيجابي على الاستثمار المحلي كما أظهر ماورو (1995) و ستاسافاج (2002)؛
- تعتمد قرارات الاستثمار على أبعاد مختلفة للمؤسسات العامة بالإضافة إلى الفساد، مثل الإطار التنظيمي وإمكانية التنبؤ بالسياسة الاقتصادية، وحماية حق الملكية أو كفاءة تطبيق القانون.

5. دراسة نتيم غياكاري إيسيو، إميلييا ياروسون (2014)¹: الموسومة بـ « النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة 1980-2011» تهدف إلى دراسة العلاقة بين الجودة المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في نيجيريا خلال هذه الفترة، وتأمل هذه الدراسة في سد الفجوة في

1- Ntim Gyakari Esey, Emilia Yaroson. Institutional Quality and Foreign Direct Investment (FDI) In Nigeria: A Prognosis-IOSR Journal Of Humanities And Social Science.Volume 19, Issue 6, Ver. V (Jun. 2014), PP 37-45.
http://www.iosrjournals.org (2- 5 - 2017)

الأدبيات الموجودة من خلال تقديم أدلة تجريبية على أهمية الجودة المؤسساتية في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا. وقد اعتمدت على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المتغيرات المستقلة:

1 النوعية المؤسساتية: قياس النوعية المؤسساتية للبلد المضيف، تعتمد هذه الدراسة على الاستقرار السياسي، غياب مؤشر العنف الذي وضعه كوفمان وآخرون (2006)، الذي يستند إلى فكرة أن الاقتصاد السياسي المستقر سيؤدي إلى نمو اقتصادي، ومن شأن الاقتصاد النشط والمتقدم اقتصاديا أن يجذب المستثمرين الأجانب، ومن ثم من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، وبالإضافة إلى ذلك تستخدم الدراسة مؤشر إدراك الفساد (الشفافية الدولية 2012) لقياس مستوى السلامة المؤسساتية داخل الاقتصاد.

2 تنمية رأس المال البشري: تستخدم نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية كبديل لقياس مستوى التعليم في البلد المضيف والتشجيع على استعمال التكنولوجيا وزيادة ميله إلى اجتذاب المستثمرين.

3 استقرار الاقتصاد الكلي: الاقتصاد الاقتصادي المستقر يجذب المستثمرين لأنه يقلل من المخاطر وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد. ويستخدم مقياس التضخم حسب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك كبديل لاستقرار الاقتصاد الكلي. ولذلك، فإن معدلات التضخم المرتفعة، تشير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يعني عدم قدرة الحكومة على الموازنة بين الميزانية وعدم قدرة البنك المركزي على التحكم في توفير الأموال (فيشر، 1993)

4 البنية التحتية: فإن توافر البنية التحتية الجيدة مثل الطرق وإمدادات الطاقة سوف يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية للمستثمرين وقدرة هؤلاء المستثمرين على تعظيم معدل عائد استثماراتهم. وسيكون للمستثمرين الأجانب تفضيل للبلدان المضيفة للبنية التحتية التي تسهل الاتصالات والنقل وتوزيع السلع والخدمات (أسيدو، 2002). وتعتمد هذه الدراسة على توفير الطاقة كبديل لتطوير البنية التحتية.

5 التنمية المالية: لا بد من وجود نظام مالي فعال في اجتذاب الاستثمارات الرأسمالية، حيث أن رأس المال الآمن وسوق المال سيوفران المساعدة المالية اللازمة، وفي هذه الدراسة فإن القيمة السوقية للأسهم والائتمان المحلي للقطاع الخاص هما البارامترات المستخدمة في قياس عمق النظام المالي.

6 الانفتاح التجاري: الاقتصاد الذي يفرض سياسات تجارية تقييدية يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تشجع الاقتصادات التي لها سياسات تجارية ليبرالية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين نتيجة التحليل التجريبي أن الاستقرار السياسي والفساد هما من المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا وتشمل المحددات الهامة الأخرى رأس المال البشري والانفتاح التجاري؛
- تلعب عوامل الاستقرار السياسي، وغياب العنف؛ والسيطرة على الفساد وسيادة القانون في البلد المضيف دورا هاما لإقناع وجذب المستثمرين الأجانب وهي ما تسمى بالصفات المؤسساتية الجيدة؛
- حسب (WEI 2000) الذي يفسر أنه حيثما تنعدم النوعية المؤسساتية التي يمكن أن تتجلى في فساد موظفي الخدمة المدنية، فإن البيروقراطية ومستويات عالية من عمليات الابتزاز قد تؤدي إلى انعدام الثقة التي قد تكون غير صحية لممارسة الأعمال التجارية للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء. لذلك، قد يؤدي سوء النوعية المؤسساتية إلى ارتفاع التكاليف غير الضرورية في ممارسة الأعمال التجارية في اقتصاد شديد الفساد؛
- تبين النتائج أن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية المؤسسات وبصورة أكثر تحديدا، تبين النتائج أن استقرار الاقتصاد الكلي من حيث معدل تضخم أقل تقلبا، وسوقا أكثر تطورا في السوق المالية، ومؤسسات أقل فسادا، واستقرارا سياسيا سيكون له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الحكومة في نيجيريا يمكن أن تلعب دورا هاما في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. إذا أريد لنيجيريا أن تتمتع بالفوائد المتحققة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الإصلاحات المؤسساتية ستكون مناسبة أيضا. وبما أن نوعية الحكم لها تأثير كبير وإيجابي على تحديد مستوى الدخل، فإن تحسين النوعية المؤسساتية من شأنه أن يعزز البلد وهو ما يؤثر بدوره تأثيرا إيجابيا كبيرا على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد؛
- يجب أن ينصب التركيز الرئيسي على إصلاح السياسات والمؤسسات والحوافز الاقتصادية، وإلا فإن الجهود الرامية إلى تحسين تطبيق تشريعات مكافحة الفساد باستخدام الشرطة أو مكاتب الأخلاقيات أو وكالات المراقبة الخاصة داخل الحكومة لن تؤدي ثمارها. في حين تؤكد الرشوة من جانب الشركات الأجنبية أولا وقبل كل شيء الأسباب المحلية للفساد، فإنها تلعب أيضا دورا هاما وخاصة في البلدان النامية مثل نيجيريا. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تنفذ تشريعات مكافحة الرشوة في الخارج وأن تجعل من كبح الفساد أولوية عند تقديم المساعدة إلى بلدانها الأعضاء.

6. دراسة بلقاسم أمحمد (2013)¹: هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الأخرى المتمثلة في تأصيل الجوانب النظرية و الفكرية للاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على المحددات المؤسساتية ، تحليل مؤشرات و مكونات وضعية البيئة المؤسساتية ، معرفة الأطر المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد اقتصر على دراسة حالة للجزائر مع مقارنتها مع مجموعة من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 2006 – 2011 و ذلك باعتماد المنهج الوصفي للتشخيص و المنهج الكمي للقياس.

اعتمدت الدراسة القياسية للباحث على جملة من المتغيرات المستقلة المفسرة للنوعية المؤسساتية للتفسير من الناحية الإحصائية و الاقتصادية متبعا لطريقة المربعات الصغرى OLS و باستخدام برنامجي SPSS و VIEWS ، و بناء نموذج انحدار متعدد يربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بمجموعة معينة من المتغيرات المؤسساتية و هي: التنافسية العالمية، المخاطر القطرية ، الحرية الاقتصادية، الشفافية.

خلصت نتائج الدراسة إلى:

- أن زيادة مؤشر التنافسية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 39.995 مليون دولار كما أن زيادة مؤشر التنافسية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 88.48 مليون دولار بنسبة خطأ 5%؛
- الجزائر خلال الفترة المدروسة 2006-2011 وحسب مؤشرات التنافسية العالمية، ممارسة الأعمال، الحرية الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر تتأرجح في المراتب الأخيرة رغم الإمكانيات الهائلة التي يجب استغلالها على أحسن وجه وذلك كون بيئتها المؤسساتية لم تصل بعد إلى المستويات والمعايير المرجوة مقارنة ببعض الدول خاصة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛
- تشكل نوعية المؤسسات أو النوعية المؤسساتية عنصر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو وهذا يعطيها دور بارز وفعال في بناء استراتيجية التنمية ويسمح لها بمعالجة إخفاقات الأسواق وتمكن الوكلاء الاقتصاديين من تخفيض تكاليف المعاملات الشيء الذي يترتب على وجود مناخ وبيئة أعمال جذابة تسمح برفع القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة حجم المعاملات واستقطاب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المؤسسات ذات النوعية الجيدة تحقق حماية حقوق الملكية وحقوق التعاقد، إدارة الصراعات، الحفاظ على القانون والنظام ومحاذاة الحوافز الاقتصادية مع التكاليف والمنافع الاجتماعية؛

1- مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص: 220 – 240.

- شروط وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة أن تتصف الدولة بصفتي الدولة القوية والملتزمة؛
- الجزائر من بين الدول النامية التي لا يمكنها الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بتغيير البنية المؤسساتية نحو الأفضل فيلعب الاستثمار الأجنبي دور المحفز للإصلاحات المؤسساتية.

7. دراسة حساني بن عودة (2011)¹ : جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، و قد هدفت إلى محاولة إبراز العلاقة بين جاذبية نوعية المؤسسات و مؤشرات الحوكمة الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، و تبيان أثر ضعف هذه العوامل على ملائمة مناخ الأعمال و هي عبارة عن دراسة حالة للجزائر منذ الاستقلال إلى 2010-2011 و ذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

لم تحتوي الدراسة على دراسة قياسية و إنما على دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي الثلاث وهم الجزائر، تونس والمغرب والتي تشابهت بتوحد اللغة، الخصائص التاريخية، الثقافية، العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد وكذلك خصائص الموقع الاستراتيجي كالقرب من أوروبا، بوابة إفريقيا و الإطلالة على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هناك تباين في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة عدة مؤشرات اقتصادية أخرى .

و قد أشارت الدراسة إلى أن دول تونس و المغرب حققتا أفضلية في السنوات الأخيرة (إحصائيات UNCTAD (1999-2010) في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا راجع إلى حزمة من القوانين و الإجراءات التحفيزية و الضريبية و المالية التي اتخذها كلتا الدولتين في إطار عملية متابعة و تشجيع الشراكة الأجنبية و هي كالتالي :

- الإصلاحات المبكرة والانفتاح على التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية؛
- دعم ضمانات رأس المال الأجنبي وحرية حركة تحويل الأرباح؛
- ساهم تحويل الديون إلى استثمارات في رفع الاستثمارات الأجنبية.

تناولت هذه الرسالة دراسة لمؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية لهذه الدول ، دراسة على أساس المؤشرات الطبيعية ، الاقتصادية و التكنولوجية، مقارنة على أساس التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات بما فيها (التحفيزات و الإعفاءات الضريبية المقدمة، التخفيض على مستوى الرسم على القيمة المضافة ، الإعفاء من حقوق التسجيل، الإعفاء على الأرباح المعاد استثمارها...) والمقارنة على أساس

1 - حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2010 - 2011، ص ص: 154 - 196.

مؤشرات الجودة ونوعية المؤسسات (على اساس مؤشري التنافسية العالمية وسهولة الاعمال، وعلى أساس تقييم المخاطر القطرية، الحرية الاقتصادية، التنمية البشرية) والتي تعنى بمكافحة الفقر والتلوث البيئي ومحاربة الامية وترقية نوعية التعليم، و كذلك المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية ومؤشر الشفافية الدولية الذي يعنى بمكافحة الفساد بشتى أنواعه العرضي، المؤسسي والمنظم.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

- ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول العام في رفع معدات التنمية الاقتصادية، التمويل برؤوس الأموال الأجنبية؛
 - تعاضم دور العوامل المؤسساتية في تحديد ملائمة مناخ الاستثمار وأصبحت عنصر هام لنقل اهتمامات المستثمرين الاجانب (سيادة القانون، جودة التنظيم، التوسع في الحريات، الديمقراطية وحقوق الانسان، انخفاض مستوى الفساد المالي والاداري)؛
 - تركزت هذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة في قطاع الخدمات وهذا مع تعدد أنواع الخدمات في التجارة الدولية كخدمات السياحة، الفنادق و مكاتب الاستشارات؛
 - حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ضعيفة، وهذا راجع إلى عوامل تتعلق بالظروف الداخلية لهذه الدول، كما تتركز الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية في الصناعات النفطية و الاستخراجية؛
 - يلعب الاستثمار دور هام في توجهات الاستثمارات الأجنبية الجغرافية وتلعب المؤسساتية دور رئيسي في تحديد ملائمة الاستثمار؛
 - تعد البيئة المؤسساتية الجزائرية ضعيفة في استقطابها للاستثمار الأجنبي وذلك بسبب نواحي تنظيمية و قانونية غير ملائمة و على الرغم من الإصلاحات المالية لقانون النقد و القرض 10/90 الا أنها غير كافية.
- 8. لطفى مخزومي، عصام جواوي (2017)¹ :** هي عبارة عن ورقة بحثية تحت عنوان النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد ، دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، جاءت بغرض إبراز دور المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل و كيف أدت وفرة الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية.

1- لطفى مخزومي، عصام جواوي ، مرجع سابق، ص: 11 - 14.

اشتملت الدراسة على مجموعة من الدول العربية الغنية بالموارد للفترة الممتدة من 2000-2012 باستخدام المنهج الوصفي و أدوات التحليل الكمي . اعتمدت الدراسة القياسية على معطيات سنوية حسب بيانات البنك العالمي لسنة 2015 لعينة مكونة من 9 دولة عربية نفطية كالتالي: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الإمارات خلال الفترة. وركزت على المتغيرات التالية:

- لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأميركي سنة الأساس كمتغير تابع 2005؛
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضاف إليه التغير في المخزون)؛
- معدل التبادل والذي يعبر عن نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات سنة الأساس 2005؛
- نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، إيرادات المعادن و الغابات)؛
- مؤشر النوعية المؤسساتية وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشرات إدارة الحكم الستة (الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد والمقدم من البنك العالمي والمعد من طرف دانيال كوفمان) ؛
- وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والمتغيرات التالية: نسبة الاستثمار، معدل التبادل، نسبة الموارد الطبيعية في النماذج المقدره وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تؤدي زيادة الاستثمارات إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛
- تحسن شروط التجارة عامل يساهم في زيادة الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، كما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- تعتبر النوعية المؤسساتية أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد؛
- النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية؛
- النوعية المؤسساتية الرديئة هي عامل أساسي لوقوع هذه الدول في لعنة الموارد الطبيعية.

ثانيا. تموضع هذه الدراسة بين الدراسات السابقة:

كما أشرنا سابقا فالغاية المنشودة من هذه الدراسة هو تقديم مساهمة إضافية في أحد المجالات التي عُيِّبت في الدراسات السابقة و قد تأتي ذلك على مستويات عدّة:

1 على مستوى متغيرات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على توسيع قاعدة المؤشرات المتعلقة بالتنوع المؤسساتية على خلاف الدراسات السابقة المشار لها سابقاً، باستثناء دراسة بلقاسم أحمد ، الهدف من ذلك هو بيان أي المؤشرات أعمق تأثيراً على حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر مناطق العالم المختلفة، فالقصور الذي نعتقد أنه شاب بعض الدراسات السابقة هو أنها أغفلت عن العديد من المؤشرات التي وضعتها هيئات حكومية أو غير حكومية كمؤشر الشفافية الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية **TI** و مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر على شكل تقارير سنوية من مؤسسة **THE HERITAGE FOUNDATION** و المؤشر المركب للمخاطر القطرية **ICRG** و هو يصدر شهرياً عن مجموعة **PRS** من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و مؤشر الحوكمة الرشيدة المتفرع إلى: الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد والمقدم من البنك العالمي. كل هذه المؤشرات نالت حظها في هذه الدراسة.

2 على مستوى مجتمع الدراسة:

في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على بلد معين كالجائر مثلاً (دراسة حساني بن عودة) أو نيجيريا (دراسة نديم غياكاري إيسيو، إميليا ياروسون) أو مجموعة كبيرة من الدول (دراسة بوني ج بوشانان ، كان في لي و مانبنكشي ريشي) أو اقليم معين (دراسة اتسوشي فوكومي ، شوجي نيشيجيما) ، اهتمت هذه الدراسة بالتشابه بين اقتصاديات العينة المختارة والغرض من ذلك لفت النظر إلى مسألة التجانس المرجو عدم إهماله خاصة في نماذج البائل الذي استخدمته هذه الدراسة في بناء النموذج.

3 على مستوى الطريقة و الأدوات:

استعملت الدراسة بعضاً من الاختبارات الإحصائية الحديثة وهي بذلك تستخدم الاقتصاد القياسي الحديث، نذكر من بين هذه الاختبارات: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل، و هي تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (**time series unitroot tests**)، نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً ، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.¹ و اختبار التكامل المشترك لبيانات البائل، للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها. و تقدير النموذج بواسطة طريقة وسط المجموعة المدجة **PMG**

¹Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach, revised ed, Palgrave Macmillan, 2007, p 366.**

خلاصة الفصل الأول:

نستطيع القول بعد أن تراكم لدينا هذا الكم الهائل من التأصيل النظري والتطبيقي لمفهوم النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة الارتباطية بينهما:

- أن المدرسة المؤسسية هي مدرسة اقتصادية أمريكية بالخصوص ظهرت أواخر القرن 19 وبدايات القرن 20 لفتت الانتباه إلى دور المؤسسات السائدة في بلد ما وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، وقد مرت بمرحلتين تميزت المرحلة الأولى بمعارضة راديكالية للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، لكن سرعان ما جنحت للاعتدال عبر الجيل الثاني للمؤسسيين الذين أيدوا أدوات التحليل الكلاسيكي لكن بعد إضافة البعد المؤسسي لهذا التحليل.
- إن ما يعتقده أنصار هذا التوجه من خيبة الأمل للنتائج الملاحظة التي تشكلت عقب وصفات المنظمات الدولية متمثلة في برامج التثبيت الهيكلي لكثير من الدول النامية شكلت طفرة كبيرة لهذه المدرسة التي أرجعت سبب هذا «الفشل الذريع» هو عدم اهتمام هذه المنظمات بطبيعة المؤسسات السائدة في الدول.
- لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI** بعناية كبيرة من طرف الباحثين و الأكاديميين فضلا عن المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، سعى جميعهم إلى محاولة وضع تصور مفاهيمي له ، في حين تصدّى آخرون لرصد سلوك هذه الظاهرة وذلك بوضع نظريات مختلفة تفسر حركة و حجم تدفقاته بين الدول ، كان من أبرز تلك النظريات: نظرية الحماية، نظرية الموقع، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية عدم تكامل الأسواق...
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات **CMNS** الطرف الأبرز في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالأرقام التي ينشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTA** أو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة **ECOSOC** تبين بجلاء أنها تستحوذ على النصيب الأوفر من حجم تلك الاستثمارات، هذا الأمر دعى **ECOSOC** إلى اعتماد مؤشرات ترتيب الشركة متعددة الجنسية تتم وفق ثلاث مستويات أساسية هي : الأهمية النسبية للأصول المملوكة في الخارج، رقم الأعمال المحقق في الخارج، وعدد العمال الموظفين في الخارج .
- إن الدراسات التطبيقية الميدانية التي اعتمد عليها هذا البحث والتي تناولت نفس إشكاليته تقريبا أو على ارتباط عضوي بما أعطت مؤشرات إيجابية على صحة تلك الفرضيات التي وضعتها هذه الدراسة وهو ما ستأكد منه هذه الدراسة في فصلها الآتي انطلاقا من تقدير النموذج القياسية و تحليله إحصائيا و اقتصاديا ومناقشته.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية: قياس أثر التوعية المؤسساتية

على حجم تصفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوافد

تمهيد الفصل الثاني:

كما يتضح من عنوانه فسينصب الاهتمام في هذا الفصل على الدراسة القياسية الميدانية التي تقيس مدى تأثير متغيرات النوعية المؤسسية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر . وبالعودة إلى ما أقرته النظرية الاقتصادية من جهة و ما توصلت إليه الدراسات الميدانية السابقة من جهة ثانية ، اعتمدت هذه الدراسة على عدة متغيرات تمثلت في مؤشرات الحكم الراشد ، مؤشر الحرية الاقتصادية ، المؤشر المركب للمخاطر القطرية ، مؤشر مدركات الفساد، فضلا عن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل الانفتاح التجاري كمتغيرات مراقبة.

و التزاما بطريقة **IMRAD** فقد جُزئ هذا الفصل إلى مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول الطريقة و الأدوات و ذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة و مجتمعا وعرض الأدوات و البرامج الإحصائية المستخدمة، أما في المبحث الثاني فحُصص لتقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج و مناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سيتناول هذا المبحث في قسمه الأول تحديد متغيرات الدراسة ووصفها، وفي قسمه الثاني كيفية جمع البيانات والاختبارات والبرامج الإحصائية المستخدمة، أما في قسمه الثالث و الأخير سيركز على دراسة مجتمع الدراسة من حيث الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والتابعة.

أولاً. وصف متغيرات الدراسة

تتضمن متغيرات الدراسة العناصر التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر FDI الوارد إلى مجموعة الدول التي شكلت مجتمع الدراسة، وهو يشكل بمفرده المتغير التابع في النموذج القياسي. أما المتغيرات المستقلة فهي على سبيل الحصر:
2. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية¹:

الجدول (4): مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية ICRG

المؤشر الفرعي	النسبة إلى المؤشر الكلي	مكوناته
مؤشر تقييم المخاطر السياسية	50%	درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصادقية الممارسات الديمقراطية، و نوعية البيروقراطية
مؤشر تقييم المخاطر المالية	25%	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها واردات الدولة، استقرار سعر الصرف
مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية	25%	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 270

* مجموعة PRS هي شركة مقرها نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسست عام 1977 تهم بتحليل المخاطر التي تتصد الاستثمار العالمي بالخصوص، أشاد الكثير بما و اعتبروها رائدة في هذا المجال، تعكف دوريا على اصدار دليل دولي للمخاطر القطرية يسترشد به كثير من المنظمات السياسية و الاقتصادية على حد سواء الموقع الرسمي على الويب: <https://www.prsgroup.com>

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، ص: 153.

الموقع الشبكي: [https:// www.dhaman.org](https://www.dhaman.org)

جدول (5) : دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية ICRG

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر مرتفعة جدا	0 – 49.9
درجة مخاطر مرتفعة	50 – 59.9
درجة مخاطر معتدلة	60 – 69.9
درجة مخاطر منخفضة	70 – 79.9
درجة مخاطر منخفضة جدا	80 – 100

المراجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 ص: 153

3. مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر في شكل تقرير سنوي منذ سنة 1995 عن معهد **Héritage*** و **Fondation** و صحيفة **Wall Street Journal**، يستخدم كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل عام، وهو يغطي الآن (2017) 186 بلدا عبر جميع قارات العالم ، ويركز هذا المؤشر على أربعة جوانب رئيسية: سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية، انفتاح الأسواق. يتكون من 12 مكونا، تمّ تصنيف كل منها على مقياس من 0 إلى 100 نقطة وهي مرجحة بنفس الأوزان.

الجدول(6):مركبات مؤشر الحرية الاقتصادية

التوصيف	مكوناته	المؤشر الفرعي
حقوق الملكية المادية، حقوق الملكية الفكرية، قوة حماية المستثمرين، خطر نزع الملكية، جودة إدارة الأراضي	حقوق الملكية	سيادة القانون
استقلال القضاء ، جودة العملية القضائية، احتمال الحصول على قرارات قضائية منصفة	فعالية القضاء	
ثقة الجمهور في السياسيين، عدم انتظام دفع الرشاوى، شفافية السياسات الحكومية، غياب الفساد، تصورات الفساد، الشفافية الحكومية والخدمة المدنية	النزاهة الحكومية	
أعلى معدل للضرائب على الدخل الفردي ، أعلى معدل للضرائب على دخل الشركات، العبء الضريبي الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	العبء الضريبي	حجم الحكومة
الإنفاق الحكومي المفرط الذي يسبب العجز المزمن في الميزانية وتراكم الدين العام هو واحد من المؤثرات السلبية الخطيرة على الديناميكية الاقتصادية	انفاق الحكومة	
اتساع العجز وتزايد عبء المديونية الناجم عن سوء إدارة ميزانية الحكومة تؤدي إلى تآكل الصحة المالية العامة للبلد و تدهور الوضع المالي	الصحة المالية	
يقيس مدى البيئات التنظيمية والبنية التحتية التي تقيد كفاءة تشغيل الشركات و تؤثر على سهولة وبدء و تشغيل الأعمال	حرية العمل	الكفاءة التنظيمية
مقياس كمي يقيس مختلف جوانب الإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل في البلاد، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وقوانين تسريح العمال، والقيود التنظيمية القابلة للقياس على توظيف وساعات العمل	حرية العامل	
التغير في مستوى التضخم خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، معدل التضخم الحالي ، حرية تملك حسابات بنكية بالعملة الأجنبية في البنوك المحلية أو الخارجية	الحرية النقدية	

* تأسست مؤسسة التراث في عام 1973 من قبل بول ويريتش ، إدوين فيولنر ، و جوزيف كورس بالشراكة مع صحيفة وول ستريت جورنال ، تنشر سنويا مؤشر الحرية الاقتصادية ، والذي يقيس حرية بلد من حيث حقوق الملكية والتحرر من التنظيم الحكومي.

الأسواق المفتوحة	حرية التجارة	وهو يقيس المتغيرات التالية معدل التعريف الجمركية، الحواجز غير الجمركية ، مستوى الفساد في قطاع الجمارك
	حرية الاستثمار	القيود على الملكية الأجنبية لمشروعات الأعمال، القيود على الملكية الأجنبية لاكتساب الأراضي، المساواة في المعاملات أمام القانون لكل من الشركات المحلية و الأجنبية، القيود على تحويل الأرباح إلى الخارج، مدى توفر التمويل المحلي للشركات الأجنبية
	الحرية المالية	مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية، الملكية المباشرة وغير المباشرة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، نفوذ الحكومة على قطاع الائتمان، مدى تطور الأسواق المالية و الانفتاح على الأسواق الأجنبية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الموقع الرسمي لمعهد **Héritage Fondation** على شبكة الويب: <http://www.heritage.org>

جدول (7): دليل مؤشر الحرية الاقتصادية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
حرية اقتصادية ضعيفة جدا	0 – 49.9
حرية اقتصادية ضعيفة	50 – 59.9
حرية اقتصادية معتدلة	60 – 69.9
حرية اقتصادية شبه كاملة	70 – 79.9
حرية اقتصادية كاملة	80 – 100

المرجع: من اعداد الطلبة اعتمادا على موقع معهد **Héritage Fondation** على الويب: <http://www.heritage.org>

4. مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: و هو مؤشر دأبت المنظمة* على إصداره منذ سنة 1995 عبر تقارير سنوية لعدد كبير من الدول ترصد فيها حالات الفساد ودرجة استشرائه، يرمز له اختصارا بـ **CPI** و تعرف المنظمة الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة".¹ وقد صنفته إلى ثلاث مستويات:

1.4 الفساد الكبير: هي تلك الأفعال المرتكبة على مستوى عال من الحكومة التي تشوه السياسات أو السير المركزي للدولة.

2.4 الفساد الصغير: يتمثل في سوء المعاملة اليومية من السلطة المكلفة من قبل الموظفين العموميين المنخفضة والمتوسطة المستوى في تفاعلها مع المواطنين العاديين، الذين غالبا ما يحاولون الوصول إلى السلع أو الخدمات الأساسية في أماكن مختلفة مثل المستشفيات والمدارس وأقسام الشرطة وغيرها من الوكالات.

3.4 الفساد السياسي: هو التلاعب في السياسات والمؤسسات في تخصيص الموارد والتمويل من قبل صانعي القرار السياسي، الذين يسيئون استخدام مواقعهم للحفاظ على القوة والمكانة والثروة.

* الشفافية الدولية (**Transparency International**) يُرمز لها اختصار (**TI**) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد. تشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر مدركات الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا.

دليل المؤشر: يتم تصنيف الدول وفق تدرج رقمي من 0 إلى 10 بحيث يعني 0 درجة مستوى فساد عالي و10 درجة مستوى شفافية عالية، وما بينهما مستويات متفاوتة من الشفافية.

5. مؤشرات الحكم الراشد: حسب البنك العالمي فإن الحكم الراشد هو " فن القيادة الفعالة الذي يرمي إلى الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية مستدامة، كما يعبر عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في دولة ما من أجل الصالح العام"¹

و يشمل الحكم الراشد ما يلي:

① العملية التي تتم من خلالها اختيار الحكومة و مراقبتها و استبدالها (البعد السياسي).

② قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات وتنفيذها بفعالية.

③ احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بينهم.

ومن أجل قياس نوعية إدارة الحكم الراشد ، وضع البنك العالمي مجموعة من المؤشرات. هذه المؤشرات

مقيمة من - 2.5 إلى + 2.5 حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل هذا على نوعية مؤسساتية جيدة.²

الجدول (8): توصيف مؤشرات الحكم الراشد للبنك العالمي

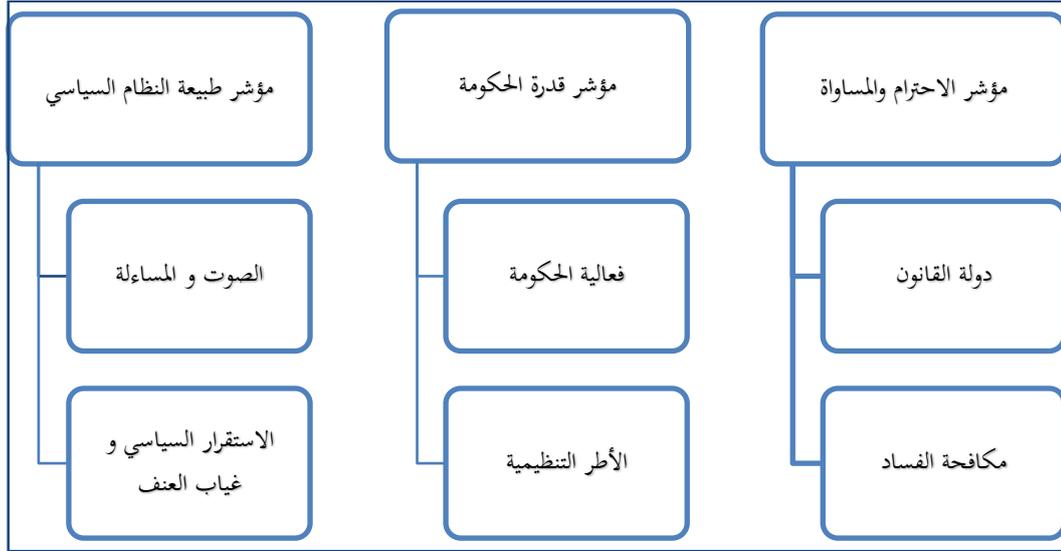
المؤشر	مركباته	التوصيف
طبيعة النظام السياسي	الصوت و المساءلة	يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكوماتهم، وكذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام
	الاستقرار السياسي و غياب العنف	يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف
قدرة الحكومة	فعالية الحكومة	يقيس نوعية الخدمات العامة ، قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاليته عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات
	الأطر التنظيمية	يقيس قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك
الاحترام و المساواة	دولة القانون	يقيس مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف
	مكافحة الفساد	يقيس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها و كذلك استحواذ النخبة و أصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مراجع مختلفة

1- حساني بن عودة ، مرجع سابق، ص: 64.

2- عصام جواوي، مرجع سابق، ص: 73

الشكل (4) مؤشرات الحكم الراشد للبنك العالمي



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ما سبق

6. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي من أهم المعايير لقياس الرفاهية و التنمية في العالم، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP على عدد السكان في منتصف العام ويعبر عنه بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. ويتم حساب إجمالي الناتج المحلي وفق المعادلة التالية:

إجمالي الناتج المحلي = مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد + الضرائب على المنتجات - إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات.

7. مؤشر الانفتاح التجاري: يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، و التخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية، و بالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، و سياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، و سياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.¹

قد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم، ومن هذه المؤشرات نذكر:

1.7 مؤشر معامل التجارة الخارجية: Forgien Trade Coefficient Index و هو يساوي مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام.

1- ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص:4

$$FTC = \frac{X+M}{GDP}$$

2.7 مؤشر معدل التبادل التجاري: Net Barter Terms of Trade Index و يمثل حاصل قسمة

الرقم القياسي للصادرات على الرقم القياسي للواردات مضروباً في مئة.

$$TI = \frac{XIP}{MIP} \times 100$$

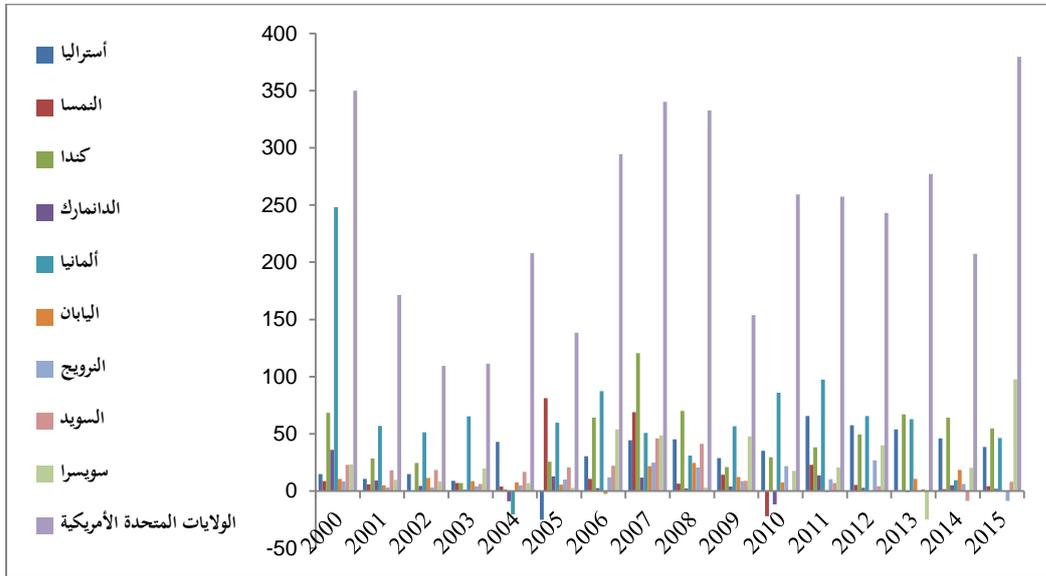
ثانياً: دراسة مجتمع الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من 10 اقتصاديات لدول مختارة تتمثل في: أستراليا، النمسا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، اليابان، النرويج، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية. وتصنف هذه الاقتصاديات بأنها متطورة، وقد تم اختيار هذه العينة بناء على تجانسها أولاً، و لتوفر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ثانياً.

1. دراسة مجتمع الدراسة من حيث حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة:

يوضح الشكل (5) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول المشكلة لمجتمع الدراسة، وما يمكن ملاحظته هو اختلاف حجم FDI الوافد بين مختلف الدول، وتحظى USA بالنصيب الأوفر خلال فترة الدراسة كاملة مما يؤثر على قوة وضخامة الاقتصاد الأمريكي، لتليها ألمانيا في حين تتقارب بعض الدول (السويد، النرويج، الدانمارك) في حجم FDI.

الشكل (5): مخطط بياني يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة الدول المختارة للفترة ما بين 2000 و 2015



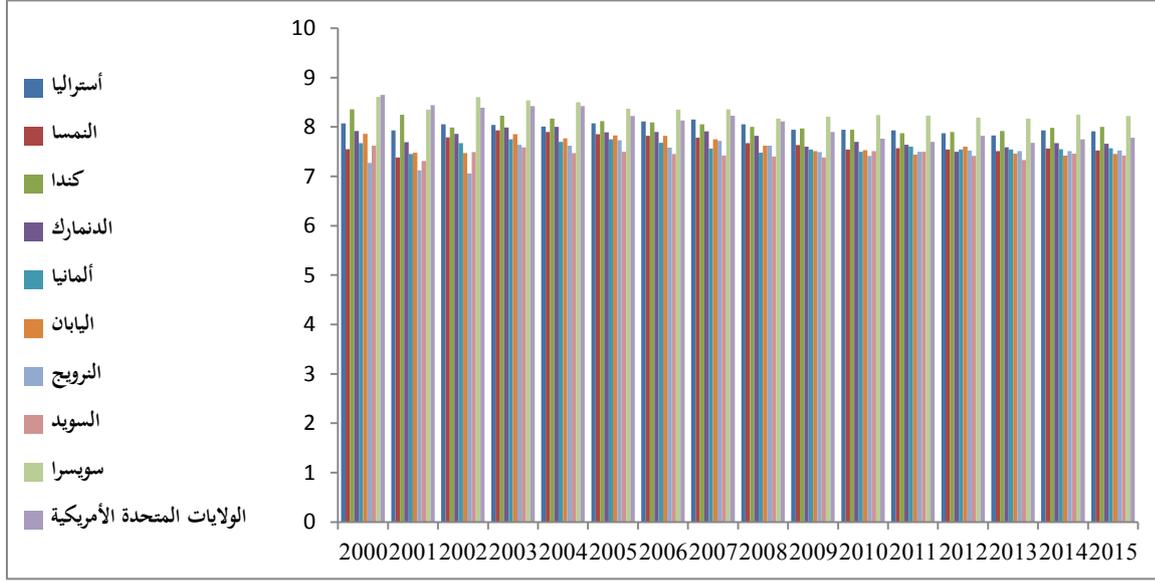
المصدر : من مخرجات برنامج 9.5 eviews باستخدام بيانات البنك الدولي ، القيم بالمليار دولار أمريكي

2. دراسة مجتمع الدراسة من حيث مؤشرات متغيرات النوعية المؤسسية:

2.1 من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية:

على عكس المخطط السابق لا يلاحظ تباين كبير في قيم مؤشر الحرية الاقتصادية للدول المختارة في العينة، وتفسير ذلك لا يحتاج إلى كثير عناء؛ فهذه الدول تتبنى الرأسمالية الحرة منذ عقود.

الشكل (6) مخطط بياني يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية لمجموعة الدول المتقدمة للفترة ما بين 2000 و 2015

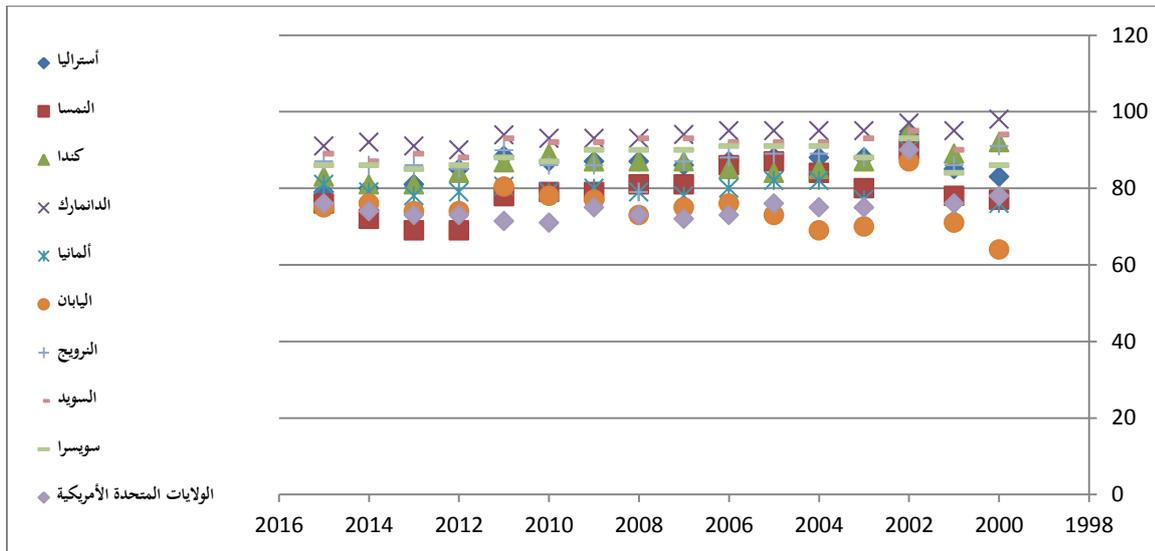


المصدر : من مخرجات برنامج 9.5 eviews باستخدام بيانات FRASER INSTITUTE

2.2 من حيث مؤشر الشفافية:

بقراءة مركزة للشكل (7) يتضح أن جميع دول العينة لا يخرج مؤشر الشفافية لديها من المجال [60 — 100] بمعنى أن مؤشر مدركات الفساد يأخذ قيم عددية من 6 إلى 10، و من المعلوم أن قيمة 10 تعني شفافية عالية.

الشكل (7) : مخطط بياني يوضح تطور مؤشر الشفافية لمجموعة الدول للفترة ما بين 2000 و 2015

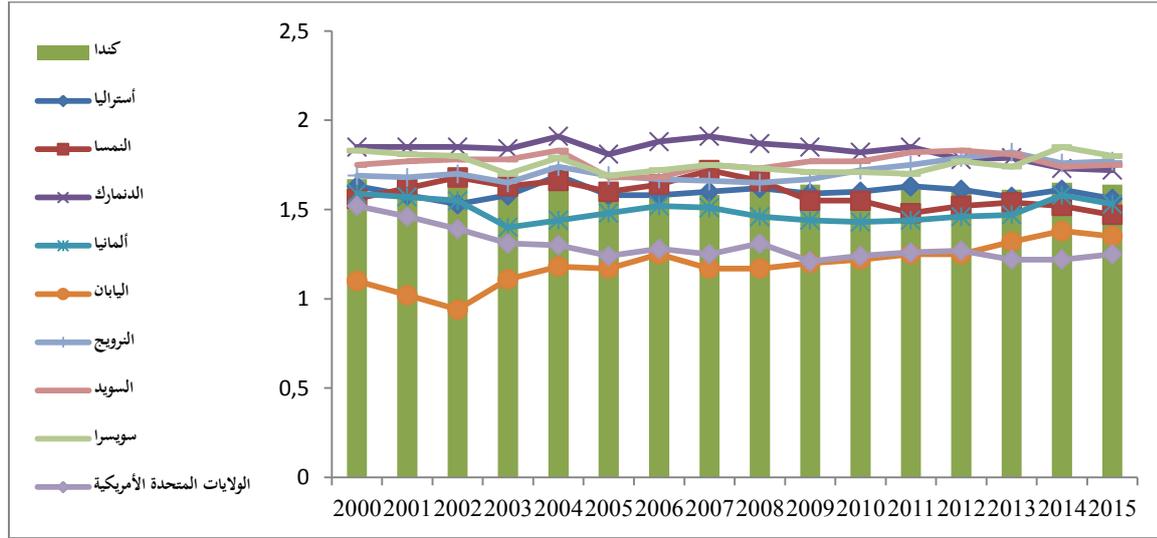


المصدر : من مخرجات برنامج 9.5 eviews باستخدام بيانات مؤسسة الشفافية الدولية

2.3 من حيث مؤشر الحوكمة:

الشكل (8) المتعلق بمؤشر الحوكمة يُمكن من استخلاص ملاحظات مهمة لعل أولها أن USA لا تحتل مراتب متقدمة في هذا المؤشر بل هي تحتل مرتبة متدنية مقارنة مع بقية الدول، أما ثانياً فمجال التذبذب يمكن اعتباره متوسط، ففي حين تعتبر الدانمارك وعلى مدى الفترة الزمنية كلها تقريبا تتصدر دول العينة نجد أن اليابان وحتى USA يتذبذبان القائمة على طول الفترة.

الشكل (8): مخطط بياني يوضح تطور مؤشر الحوكمة لمجموعة الدول للفترة ما بين 2000 و 2015

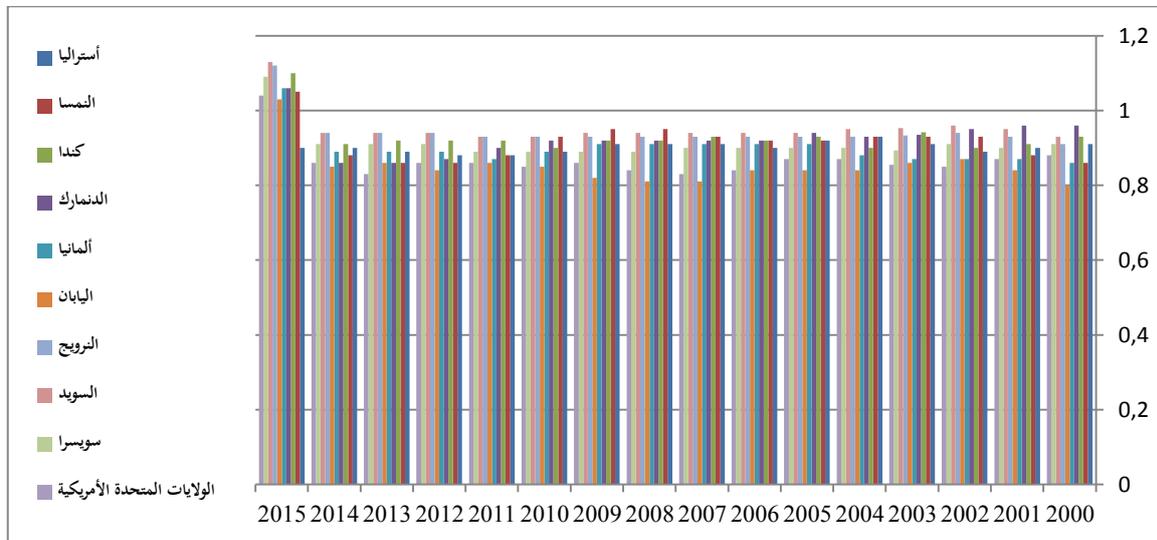


المصدر: من مخرجات برنامج 9.5 eviws باستخدام بيانات الحوكمة للبنك العالمي

2.4 من حيث المؤشر المركب المخاطر القطرية

يظهر الشكل (9) أن دول العينة تتقارب بشكل كبير في القيمة العددية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية، وجميعها تقريبا تفوق 0.9 بمعنى درجة مخاطرة منخفضة جدا على سلم هذا المؤشر.

الشكل (9): مخطط بياني يوضح تطور مؤشر المخاطر القطرية لمجموعة الدول للفترة ما بين 2000 و 2015



المصدر: من مخرجات برنامج 9.5 eviws باستخدام بيانات مجموعة PRS

ثالثاً: وصف لطريقة جمع البيانات والاختبارات الإحصائية المستخدمة

1. طريقة جمع البيانات:

تم تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة القياسية من مصادرها الأصلية أي من المواقع الرسمية لتلك الهيئات الحكومية أو غير الحكومية مقترحة تلك المؤشرات على شبكة الأنترنت، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (9): مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية

المتغير	نوعه	مصدر البيانات
الاستثمار الأجنبي المباشر	تابع	http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	مستقل	http://epub.prsgroup.com/the-countrydata-gateway
الحرية الاقتصادية	مستقل	http://www.heritage.org/
مدركات الفساد	مستقل	https://www.transparency.org/
الحكم الرشيد	مستقل	http://data.albankaldawli.org/
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	مستقل	http://data.albankaldawli.org/
الانفتاح التجاري	مستقل	https://www.wto.org/

المصدر: من اعداد الطلبة

2. الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

بهدف اختبار فرضيات الدراسة و تقدير النموذج تم الاعتماد على اختبارات إحصائية تمثلت في اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل و اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل و طريقة وسط المجموعة المدجة PMG. جدير بالذكر أن معالجة البيانات تمت ببرنامج **9.5 eviews** و هو برنامج متقدم في التحليل القياسي و بناء و تقدير النماذج الاقتصادية، و قد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الأنحدار مثل الارتباط الذاتي و المتعدد و اختلاف التباين و أخطاء صياغة النماذج.

المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة النتائج وتحليلها

في مبحثها الأخير ستقوم الدراسة بتقدير النموذج القياسي لمجتمع الدراسة المشكل من 10 اقتصاديات (النمسا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، اليابان، النرويج، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية) المتعلق بتأثير مؤشرات النوعية المؤسساتية على الحجم المتدفق للاستثمار الأجنبي المباشر على هذه الدول، ليعقبها استخلاص النتائج و مناقشتها، لنهي المبحث بقراءة تحليلية اقتصادية لهذه النتائج و مدى توافقتها أو تعارضها مع مقررات النظرية الاقتصادية و نتائج الدراسات السابقة.

إن الخطوة الأساسية الأولى التي تسبق تقدير نماذج البانل هي تفحص جذر الوحدة لبيانات البانل، لتليها خطوة أخرى تتمثل في القيام بتلك الاختبارات التي تسعى للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع

المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI** والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الشفافية، الحرية الاقتصادية، الحكم الراشد، المخاطر القطرية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح التجاري.

أولاً: الاختبارات الإحصائية

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نموذج الدراسة:

لقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (**panel unit root tests**)، ومن أكثرها استخداماً هي¹:

- ① (Levin, Lin and Chu test: 2002 - LLC);
- ② (Breitung test: 2000);
- ③ (Im, Pesaran and Shin test: 2003 - IPS);
- ④ (Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu: 1999 and Choi: 2001 tests);

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نموذجي الدراسة، و الجدول (10) يعرض نتائج هذا الاختبار:

1-عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1، 2010، ص 23.

الجدول رقم (10): اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

PP - Fisher Chi-square	ADF - Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu (LLC)		
86.8485 0.0000	80.2749 0.0000	-6.72744 0.0000	/	-8.00039 0.0000	Intercept	FDI
74.2424 0.0000	62.5133 0.0000	-4.76561 0.0000	-1.23374 0.1086	-6.10613 0.0000	Intercept & trend	
74.3802 0.0000	56.1186 0.0000	/	/	-4.63213 0.0000	None	
36.2908 0.0142	28.8259 0.0912	-1.90342 0.0285	/	-3.88202 0.0001	Intercept	EFI
33.8879 0.0269	46.3592 0.0007	-3.73434 0.0001	-2.42540 0.0076	-9.28753 0.0000	Intercept & trend	
43.0341 0.0020	20.1513 0.4485	/	/	-2.03434 0.0210	None	
64.8915 0.0000	52.9361 0.0001	-4.13863 0.0000	/	-5.40921 0.0000	Intercept	TRI
92.4819 0.0000	69.5584 0.0000	-6.01627 0.0000	-2.69970 0.0035	-6.97019 0.0000	Intercept & trend	
26.8128 0.1406	22.4453 0.3168	/	/	-3.10755 0.0009	None	
52.0730 0.0001	46.3928 0.0007	-2.78088 0.0027	/	-3.63504 0.0001	Intercept	GOV
31.1022 0.0539	24.9692 0.2026	-0.93154 0.1758	-0.29496 0.3840	-3.21112 0.0007	Intercept & trend	
16.4605 0.6877	14.1519 0.8227	/	/	-0.71835 0.2363	None	
89.0707 0.0000	89.0630 0.0000	-7.77961 0.0000	/	-11.5500 0.0000	Intercept	ICRG
139.464 0.0000	71.6822 0.0000	-6.61484 0.0000	-10.8448 0.0000	-11.2153 0.0000	Intercept & trend	
62.9153 0.0000	153.628 0.0000	/	/	-15.8686 0.0000	None	
25.2243 0.1930	23.5751 0.2614	-0.95311 0.1703	/	-3.12852 0.0009	Intercept	TRADE
20.7158 0.4140	20.5025 0.4269	-0.64524 0.2594	-1.55851 0.0596	-2.70241 0.0034	Intercept & trend	
9.28826 0.9793	10.0976 0.9664	/	/	0.21997 0.5871	None	
29.3473 0.0811	28.5464 0.0971	-1.43758 0.0753	/	-2.97458 0.0015	Intercept	GDPPC
9.73299 0.9728	11.1184 0.9431	3.41961 0.9997	-0.14822 0.4411	1.71653 0.9570	Intercept & trend	
16.9590 0.6556	17.0267 0.6512	/	/	2.47658 0.9934	None	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي 9.5 eviews

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول رقم (10) عن وجود نتيجتين لمتغيرات الدراسة:

① المتغيرات **FDI , TRI , ICRG** ظهرت ساكنة عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

② المتغيرات **GDPPC ، TRADE ، GOV ، EFI** لم تظهر ساكنة عند المستوى، حيث تُشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

وحيث أن هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهاته المتغيرات

لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، والجدول رقم (11) يعرض نتائج اختبارات الفرق الأول:

الجدول رقم (11): اختبارات جذر الوحدة لفرق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

PP - Fisher Chi-square	ADF - Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu (LLC)		
135.391	119.668	-10.5518	/	-12.8139	Intercept	EFI
0.0000	0.0000	0.0000		0.0000		
112.712	90.4811	8.34926	4.82737	1732 11	Intercept & trend	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000		
178.904	180.079	/	/	-15.2034	None	
0.0000	0.0000			0.0000		
138.897	116.374	-10.3107	/	-12.6343	Intercept	GOV
0.0000	0.0000	0.0000		0.0000		
124.694	94.0345	-9.01001	-6.38313	-11.0043	Intercept & trend	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000		
182.498	172.869	/	/	-14.0653	None	
0.0000	0.0000			0.0000		
113.529	91.0986	-7.99720	/	-11.6328	Intercept	TRADE
0.0017	0.0000	0.0000		0.0000		
105.462	65.6068	-5.93312	-7.93535	-10.7454	Intercept & trend	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000		
148.398	143.399	/	/	-12.2846	None	
0.0000	0.0000			0.0000		
65.3174	50.7965	-3.90005	/	-5.27839	Intercept	GDPPC
0.0000	0.0002	0.0000		0.0000		
73.4031	64.1354	-5.41728	-0.71010	-7.54918	Intercept & trend	
0.0000	0.0000	0.0000	0.2388	0.0000		
85.9196	76.4986	/	/	-6.77045	None	
0.0000	0.0000			0.0000		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي 9.5 eviews

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 5%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل.

2. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنموذج الدراسة:

للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، هناك اختبارات حديثة مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (Pedroni: 1999, 2004) و (Kao test: 1999) و (Maddala and Wu: 1999).

وسوف نقتصر على اختبار (Pedroni 2004)¹ والذي يعد اختباراً موسعاً لاختبار انجل-جراجر للتكامل المشترك، والذي يسمح لعدم التجانس (heterogeneity) في الحد الثابت والميل (intercepts and slopes) لمعادلة التكامل المشترك، وبالتالي يمكن اعتباره كأفضل تقنية.² بيّن (Pedroni 2004) أن الإحصائيتين اللتين لهما خصائص العينة الصغيرة الأفضل هما Panel ADF و Group ADF، وبالتالي فهما أكثر موثوقية.³

الجدول (12) يوضح نتائج اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الخاص بالدول المتقدمة

الجدول رقم (12): اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج باستخدام اختبار Pedroni

الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
Panel ν -statistics	Intercept	0.9656
	Intercept & trend	0.9990
	None	0.9418
Panel ρ -statistics	Intercept	0.9493
	Intercept & trend	0.9953
	None	0.7835
Panel PP-statistics	Intercept	0.0000
	Intercept & trend	0.0000
	None	0.0000
Panel ADF-statistics	Intercept	0.0000
	Intercept & trend	0.0000
	None	0.0000

1-Pedroni, P. (2004). Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. *Econometric Theory*, 20, 597-625.

2-Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman, Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy-Output Dynamics in South Asia, *Journal of Economics and Behavioral Studies*, Vol. 4, No. 5, pp. 277-286, May 2012, p 280.

3Ibid, p 282.

0.9999	3.630971	Intercept	Group ρ-statistics
1.0000	4.338798	Intercept & trend	
0.9989	3.057919	None	
0.0000	-4.575812	Intercept	Group PP-statistics
0.0000	-8.194173	Intercept & trend	
0.0000	-4.014443	None	
0.0000	-4.740102	Intercept	Group ADF-statistics
0.0000	-6.182249	Intercept & trend	
0.0000	-4.751961	None	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي 9.5 eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن اختباري Panel ADF و Group ADF عند 1% يرفضان فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين **FDI** والمتغيرات المستقلة (الشفافية، الحرية الاقتصادية، الحكم الرشيد، المخاطر القطرية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح التجاري) في البلدان 10. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة (pooled mean group) PMG

ثانياً: تقدير النموذج و تحليل النتائج

بعد اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، نقوم بتوظيف مقارنة قياسية تم تطويرها حديثاً هي وسط المجموعة المدمجة (PMG) * ويشير (Pesaran and Smith: 1995) إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعلم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول، لذلك اقترح كل من (Pesaran and et al: 1999)² طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation). وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج

* أكثر تفصيل حول هذه المنهجية انظر:

Asteriou, D. (2009), "Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries", Journal of Policy Modeling, 31: 155-161.
 1-Pesaran, M. H., & Smith, R. P. (1995). Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of Econometrics, 68, 79-113.
 2-Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J. (1999). Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 621-634.

(PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.¹ وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (inconsistency)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدر (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (ذات تباين اقل) من مقدر (MG)، التي لا تفرض قيوداً على معلمات المدى الطويل.² ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و (PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفو.³

الجدول رقم (13): تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: D(FDI)
 Method: ARDL
 Date: 05/16/17 Time: 20:03
 Sample: 2002 2015
 Included observations: 140
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): EFI GDPPC GOV ICRG
 TRADE
 TRI
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 2
 Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 1, 1)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
Long Run Equation				
0.0000	236.8586	0.020230	4.791577	EFI
0.3397	-0.961950	0.001943	-0.001869	GDPPC
0.0000	-315.8054	0.707055	-223.2917	GOV
0.0000	-431.1819	0.021051	-9.076952	ICRG
0.0000	52.91068	0.002123	0.112354	TRADE
0.0000	447.2561	0.010288	4.601505	TRI
Short Run Equation				
0.0000	-4.880402	0.176060	-0.859243	COINTEQ01
0.3310	0.979545	0.180787	0.177089	D(FDI(-1))
0.6257	-0.490207	40.39176	-19.80031	D(EFI)

¹عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

²Dimitrios A. and Stephen G. Hall, op cit, pp 360-361.

³EkremErdem ,GulbaharUcler andUmitBulut, IMPACT OF DOMESTIC CREDITS ON THE CURRENT ACCOUNT BAL ANCE: A PANEL ARDL ANALYSIS FOR 15 OECD COUNTRIES, ACTUAL PROBLEMS OF ECONOMICS №1(151), 2014, p 413.

0.2147	1.253185	1.470699	1.843058	D(GDPPC)
0.0730	1.822999	141.3426	257.6675	D(GOV)
0.1385	1.499987	2.896376	4.344525	D(ICRG)μ Oç
0.2056	-1.278620	1.409159	-1.801779	D(TRADE)
0.3220	-0.998155	1.190946	-1.188748	D(TRI)
0.3075	-1.028714	15.12219	-15.55641	C

Mean dependent		
39.64428	S.D. dependent var	2.165571var
5.151494	Akaike info criterion	26.28163S.E. of regression
6.996598	Schwarz criterion	44206.35Sum squared resid
5.900727	Hannan-Quinn criter.	-316.1195Log likelihood

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي 9.5 eviews

الجدول رقم (14): مقدرات (PMG) للنموذج القياسي

المتغير التابع: FDI		
معاملات المدى الطويل		المتغيرات التفسيرية
0.0000	4.791577	EFI
0.3397	-0.001869	GDPPC
0.0000	-223.2917	GOV
0.0000	-9.076952	ICRG
0.0000	0.112354	TRADE
0.0000	4.601505	TRI
معاملات المدى القصير		
0.0000	-0.859243	معامل تصحيح الخطأ
0.3310	0.177089	D(FDI(-1))
0.6257	-19.80031	D(EFI)
0.2147	1.843058	D(GDPPC)
0.0730	257.6675	D(GOV)
0.1385	4.344525	D(ICRG)
0.2056	-1.801779	D(TRADE)
0.3220	-1.188748	D(TRI)
0.3075	-15.55641	C

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي 9.5 eviews

الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتشير إلى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات. ووفقا لذلك، في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.16 فترة. (بمعنى أنه نحو 85% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى المقدره بسنة).

بملاحظة معطيات الجدول (14) يتضح أنه في المدى الطويل، المتغير الوحيد الذي ليس له معنوية إحصائية في حدود مستوى دلالة 5% هو GDPPC (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، و بالتالي فإن النموذج القياسي يكون على النحو التالي:

$$FDI = 4.79 \text{ EFI} - 223.29 \text{ GOV} - 9.07 \text{ ICRG} + 0.11 \text{ TRADE} + 4.60 \text{ TRI}$$

حيث أن:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛
 EFI: مؤشر الحرية الاقتصادية؛
 GOV: مؤشر الحوكمة؛
 ICRG: المؤشر المركب للمخاطر القطرية؛
 TRADE: مؤشر الانفتاح التجاري؛
 TRI: مؤشر الشفافية.

على مستوى طبيعة العلاقات الناتجة في النموذج بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، تبرز جليا العلاقة ذات الاتجاه الموجب بين المتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري (TRADE) والمتغير التابع (FDI) و، وهذا يتوافق تماما مع تلك الأطروحات الاقتصادية ذات النزعة النيوليبرالية والتي تتبناها المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي، التي تعتبر أن رخاء اقتصاديا ورفاها اجتماعيا سيكون محققا بقدر انفتاح تجاري بمعدلات مرتفعة يرفع تلك الحواجز التي تعوق تدفق السلع والخدمات بين الدول، و لعل الاقتصادي الشهير (جاديتش بجواتي) يأتي في مقدمة أولئك الذين يدافعون بشراسة عن انفتاح الأسواق، فهو يقول في هذا الصدد: " إن أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجتمعان فيه حرية الأسواق والديمقراطية"¹. ويذهب في هذا المنحى أيضا أصحاب نظرية التكامل الاقتصادي، فتحرير التجارة في رأيهم سواء أكان متعدد الأطراف أو ضمن كيان تكاملي يفضي إلى التخصيص الأمثل للموارد الأمر الذي ينعكس على الكفاءة الاقتصادية للآلة الانتاجية ليستفيد الاقتصاد من ميزة وفرات الحجم التي تكون عامل اغراء للمستثمر الأجنبي للاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا الاقتصاد.

أما عن العلاقة بين (ICRG) و (FDI) فتأخذ اتجاهها عكسيا تبرزه الإشارة السالبة لمعامل (ICRG) في النموذج، بمعنى أنه كلما زادت حدة المخاطر القطرية انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا شيء يؤيده المنطق قبل التحليل الاقتصادي « فرأس المال جبان» ، فكما أبرزنا في الجزء النظري من هذه الدراسة أن المستثمر الأجنبي يبني قراره الاستثماري بناء على درجة المخاطر المتوقعة، وهذا شيء بديهي أقرت به أغلب الدراسات السابقة. و في هذا الشأن انبرت عدة مؤسسات غير حكومية تعرف بوكالات التصنيف الائتماني كمؤسسة فيشر تصدر تقارير دورية تصنف فيه الدول وفق درجة استقرار اقتصاداتها و مدى صلابتها وجعلها غير عرضة للهزات و النكسات، مما جعل الكثير من المستثمرين الدوليين يسترشدون بهذه التصنيفات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين (TRI) و (FDI) فهي طردية ؛ فكلما زاد مؤشر الشفافية زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ، والتفسير الاقتصادي لهذه العلاقة هو أن الفساد إذا استشرى بمختلف أنواعه من رشوة ومحسوبية و سوء استغلال المنصب أو استعمال السلطة لتحقيق مكاسب غير مشروعة يزيد من تكاليف المعاملات، و في هذا الصدد يقول رونالد كوز: " عندما تكون تكلفة اجراء مبادلة ما أكبر من المكاسب التي

1- جاديتش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة بوبيل 2010 و غيرها ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد3، سبتمبر 2001.

تحققها، فإن هذه المبادلة لن تتم¹. و الواقع يعضد هذا الطرح، فكثير من المشروعات الدولية حين قامت بدراسة جدوى و أضافت التكاليف التي قد تتكبدها جراء الفساد غيرت وجهتها الاستثمارية مما يمكننا أن نقول « أن بيئة حاضنة للفساد طاردة للاستثمار». علما أن الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها في مجملها توصلت إلى هذه النتيجة.

إن النموذج الاقتصادي يبرز العلاقة العكسية بين (GOV) و (FDI) بما معناه أن الزيادة في مؤشر الحوكمة يخفض الاستثمار الأجنبي المباشر، و على الرغم من أن الاتجاه العام في التحليل الاقتصادي يرى بالأثر الإيجابي لهذه العلاقة على خلاف ما أقره النموذج ، غير أن التفسير الذي يمكن أن نقدمه في هذا الصدد يكون من عدة نواح، فالدراسات التطبيقية السابقة لم تجمع على العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين، هذا من جهة، لتأتي ثانيا على ما أسستها ماري إم شارلي ب « لغز الصين »، فهي تقول في هذا الشأن « بيد أنه بالنظر إلى الصين، فإن بعض المراقبين وصلوا إلى استنتاج معاكس، مفاده أن مؤسسات مثل حقوق الملكية، والقيود على الدولة، وسيادة القانون، لا تعد -بوجه عام- مسألة ذات أهمية بالنسبة لتنمية الأعمال، إذ تمكنت الصين من تحقيق نمو مذهل دون توفر تلك المؤسسات² ، ومن المعلوم أن الصين من أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها و هي إحدى دول العينة المدروسة في هذا البحث رأينا أنها تتذيل قائمة دول العينة في بعض سنوات الدراسة في قيمة مؤشر الحوكمة على الرغم من تصدرها للدول المشكلة لمجتمع الدراسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا ما يستدعي تحليلا أعمقا للعلاقة بين هذين المتغيرين.

لتأتي في الأخير لنوع العلاقة بين المتغير المستقل (EFI) و (FDI) ، فالنموذج يقر بأنها علاقة طردية، وهذا يتناسق مع مقررات النظرية الاقتصادية، وقد حللنا سابقا العلاقة بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو يقترب إلى حد كبير نحو محاولة تفسير العلاقة بين الحرية الاقتصادية (EFI) و (FDI).

أما على مستوى مناقشة معاملات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فمن خلال النموذج يتضح أن:

- زيادة 1% من مؤشر الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.79%
- زيادة 1% من مؤشر الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.11%
- زيادة 1% من مؤشر الشفافية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.6%
- زيادة 1% من مؤشر الحوكمة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 223.29%

1- ماري إم شيرلي، وجود المؤسسات أمر حاسم لريادة الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص:2

2- ماري إم شيرلي، مرجع سابق، ص:4.

● زيادة 1% من المؤشر المركب للمخاطر القطرية تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة

9.01%

و بالرجوع إلى معطيات الجدول (14) يتضح أنه في المدى القصير أن كل المعاملات ليس لها معنوية إحصائية

عند مستوى دلالة 5%، وهذا لا يضير النموذج كثيرا، فالمأمول قياسه هو المدى الطويل، وقد اتضح أنه

نموذج مقبول إحصائيا.

خلاصة الفصل:

بعد أن استعرض هذا الفصل في مبحثه الأول متغيرات الدراسة من خلال سردها ووصف مركباتها ودليل مؤشراتهما، خاض أيضا في مجتمع الدراسة أي العينة المختارة للدراسة القياسية وذلك من خلال إثراء البحث بعدديد المخططات التي تظهر تموضع دول العينة في الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، هذا فضلا عن شرح موجز عن تلك الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة وكذا البرامج الإحصائية أيضا.

أما في المبحث الثاني فقد قاس تأثير المتغيرات المستقلة (الحرية الاقتصادية، الانفتاح التجاري، الشفافية، الحوكمة، المخاطر القطرية، نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي) على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) ارتكازا على أهم المؤشرات التي تعنى بقياس هذه المتغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات النموذج للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع و محدداته و لمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج وقد أظهرت النتائج أن أربعا من المتغيرات لم تظهر ساكنة عند المستوى، مما حتم اجراء فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، وقد بينت نتائج الفحص أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 5%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل. ليعقبها اجراء اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته وتشير النتائج إلى اختباري Panel ADF و Group ADF عند 1% يرفضان فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل.

وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمج PMG وجود علاقة طردية بين كل من مؤشرات الشفافية و الحرية الاقتصادية و الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر، و وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر الحوكمة و مؤشر المركب للمخاطر القطرية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجامعة العامة

الخاتمة العامة

أضحى تهيئة مما بات يعرف بـ « مناخ الاستثمار » الشغل الشاغل لعدد الدول ؛ المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ولا شك أن طبيعة المؤسسات القائمة في هذه الدول شكلت أحد المحددات الهامة في تحفيز / إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، الأمر الذي جعل نخبة من الاقتصاديين تنادي بـ « الإصلاح المؤسساتي » خاصة بعد ملاحظة النتائج المتواضعة لخطط التنمية التي تبنتها بعض الدول حين أهملت البعد المؤسساتي في برامجها التنموية.

حاولت هذه الدراسة أن تناقش هذا الموضوع و ذلك من خلال قياس أثر النوعية المؤسساتية السائدة في الدول على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها لمجموعة من الاقتصادات المتطورة على امتداد الفترة الزمنية 2000-2015 بهدف الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما مدى تأثير متغيرات النوعية المؤسساتية (الحكم الراشد، الشفافية، المخاطر القطرية، الحرية الاقتصادية) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وسنستعرض في ختام هذا البحث اختبار صحة الفرضيات المتبناة والإجابة عن الإشكالية، لنعرج عن أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة ونختتمها بعرض آفاق الدراسة.

أولاً. اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية:

لقد أفضت الدراسة القياسية لهذا البحث إلى مجموعة من النتائج شكلت في عمومها إجابات واضحة ومحددة للأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية الأم يمكن أن نجملها فيما يلي:

① تم إثبات وجود علاقة ذات دلالة وطردية بين مؤشر الشفافية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. فاحتلال الدول لمراتب متقدمة على سلم مؤشر الشفافية بما معناه مستويات متدنية من الفساد بشتى أنواعه وأشكاله يؤدي إلى زيادة انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

② تم إثبات وجود علاقة معنوية سالبة الاتجاه بين مؤشر المخاطر القطرية و الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن زيادة المخاطر التي تحدق بالاقتصاد على اختلاف مستوياتها من مخاطر سياسية تتمثل على سبيل المثال في وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، أو اضطرابات عرقية ، أو مخاطر مالية كارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو تقلبات حادة في سعر الصرف، أو مخاطر اقتصادية مثل ارتفاع معدل التضخم أو نسبة عجز الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي لا محالة إلى عزوف المستثمر الدولي أي تراجعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3 تم إثبات وجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشر الحكم الراشد و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. و هذا ما يثبت نفي الفرضية الثالثة.

4 تم إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5 من خلال تفحص معاملات المتغيرات المستقلة للمشكلة للنوعية المؤسساتية في النموذج القياسي يبرز بجلاء المساهمة المعتبرة لمؤشرات متغيرات النوعية المؤسساتية جميعها (الحكم الراشد، الشفافية، المخاطر القطرية، الحرية الاقتصادية) في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الدول. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا. نتائج الدراسة:

1 النتائج النظرية: إجمالاً فإن النتائج النظرية المتوصل إليها هي:

• النوعية المؤسساتية تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات؛ فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال و يتعاضم فيها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد.

• إن النوعية المؤسساتية هي نتاج عوامل مختلفة؛ نذكر منها طبيعة النظام السياسي فدور الدولة هو دور مؤسسي يتمثل في إيجاد وخلق المؤسسات المناسبة لعمل الأسواق، فالسوق في نظر المؤسساتيين لا تعمل من فراع وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة. إذن فالدولة تعتبر مسؤولة بشكل كبير على النوعية المؤسساتية وبالخصوص نوعية المؤسسات الرسمية، والعامل الثاني هو الإرث الاستعماري ، فالمستعمرون الأوروبيون قاموا بخلق مؤسسات جيدة في مُستعمرات ومؤسسات رديئة في مُستعمرات أخرى. دون أن ننسى العوامل الجغرافية التي لها دور حاسم في تحديد النوعية المؤسساتية.

• أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر اللاعب الأساس في « المشهد الاقتصادي العالمي » في اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية متمثلاً في تلك الشركات العابرة للقارات و القوميات، مما دفع نطاق لا يستهان به من جمهور الاقتصاديين للتصدي لتفسير هذه الظاهرة، وكان لهم ذلك عبر مختلف النظريات التي حاولت أن ترصد سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر.

2 النتائج التطبيقية: تشير نتائج تقدير النموذج إلى إن المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة ذات دلالة و طردية مع كل من المتغيرات المستقلة التالية (الشفافية، الحرية الاقتصادية)، في حين أنه يرتبط

بعلاقة معنوية عكسية مع كل من متغيري الحكم الراشد و المخاطر القطرية. أما على مستوى المعاملات الموجبة فكان مؤشر الحرية الاقتصادية هو الأكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر، و أما على مستوى المعاملات السالبة فكان مؤشر الحكم الراشد هو الأعمق تأثيراً. و فيما يخص مؤشر نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي فليس له معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

ثالثاً. التوصيات:

رغبة في تحقيق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وحب تهيئة مناخ استثماري ملائم تشكل الأبعاد المؤسساتية أحد عناصره البارزة، و هو الأمر الذي تفتنت إليه الدول المتقدمة و عملت بمقتضاه. في هذا المضمار توصي الدراسة بما يلي :

① العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أنه يشكل أحد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

② ضرورة التركيز على الإصلاح المؤسساتي متمثلاً في توفير مؤسسات ذات نوعية جيدة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

③ العمل على تخفيف منابع الفساد من جهة وإرساء السلم الاجتماعي من جهة ثانية كخيار استراتيجي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً. آفاق الدراسة:

لقد فتحت هذه الدراسة أفقا واسعة لدراسات مستقبلية يمكن أن تقدم فيها قيمة مضافة، فالدول النامية على سبيل المثال هي أحوج ما تكون لمثل هذه الدراسات خاصة أنها تتذيل القائمة مرارا في المؤشرات المتعلقة بالتنوع المؤسساتية، وقد استثنيت هنا لسببين رئيسيين أحدهما ضيق الوقت الممنوح، والثاني لغياب بعض الإحصائيات الخاصة ببعض المؤشرات، فقد تكون « الفجوة الاقتصادية » التي تعاني منها هذه الدول بسبب سوء مؤسساتها!

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. أبو فحف عبد السلام ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2011.
2. أحمد جاسم المطوري ، م.م.عقيل عبد الحسين الطائي - قياس أثر نوعية المؤسسات على التنمية الاقتصادية في العراق - مجلة الكوث للدراسات الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد22،2016
3. أوليفر ويليامسون، جون إستر، أوندرشيليفر المؤسسات والاقتصاد، تعريب: صادق ابراهيم عودة ونادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009
4. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى الفك الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1995.
5. مالكوم روثفورد، المؤسسات في علم الاقتصاد، المؤسسة القديمة و المؤسسة الجديدة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
6. دوغلاس سي نورث ، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الموقع الإلكتروني www.developmentinstitute.org
7. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1 دار رضا للنشر ، دمشق ، سوريا ، 2001 .
8. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد ،بيروت،(منشورات عويدات) 1980
9. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

10. بلقاسم احمد، نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2012 – 2013.
11. حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2010 – 2011
12. جوادى عصام، النظام المؤسسي و النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية خلال الفترة 2000 -2012-، مذكرة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة الجامعية 2015 – 2016
13. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 . 2005، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007 – 2008
14. مصباح بلقاسم ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر –رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، السنة الجامعية2006-2005
15. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية،(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

3- الدوريات والمجلات

16. لطفي مخزومي، عصام جوادى، النوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، العدد السنة 2016
17. شكوري سيدي محمد، شبيبي عبدالرحيم، العدالة ، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في البلدان الغنية بالبتترول، حالة الجزائر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، الكويت ،المجلد الخامس، العدد الثاني، جويلية 2012

18. حسان خضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا - جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004،
19. أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد: 13/2015
20. ماري إم شيرلي، وجود المؤسسات أمر حاسم لريادية الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة الموقع الإلكتروني: www.developmentinstitute.org
21. جواد كاظم البكري، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية للمدة 1995 – 2010 (نموذجي تونس والبحرين)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد، العراق.
22. نور الدين جوادى، التجارة الدولية « قراءة مفاهيمية عامة » مطبوعة جامعية ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017
23. علي عبد الله الزهرة حسن ، عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الأخطاء ARDL ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، مجلد 9 ، 2014
- 4- التقارير
24. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، دولة الكويت 2016

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

5- Articles

25. John R. **Commons institutional economics**: its place in political economy, university of Wisconsin press, 1961.
26. Malcolm Rutherford, **Understanding Economics** , Journal of the History of Economic Thought, no 22, 2000 - 1918-1929
27. Rudolf Richter-**The New Institutional Economics** - Its Start, Its Meaning , Its Prospects- The European Business Organization Law Review -New York- 2005
28. Philippe Bernard-**Economie. Institutions et gouvernance** - Evolution des modes de gouvernance , Depuis les années 60 paris IX 2003.
29. Menad Claude, **L'approche institutionnelle des concepts. une méthode, Des résultats**, Cahiers d'économie politique, 2003/In°44
30. Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a) "**Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth**" In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland.
31. James A. Robinson "**The Latin American Equilibrium**" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, New York, USA, 2008
32. Michael Effah Asamoah Charles K.D. Adjasi Abdul. **Macroeconomic uncertainty, foreign direct investment and institutional quality**: Evidence from Sub-Saharan Africa. *Economic Systems*. ECOSYS 579, 2016.
33. Bonnie G. Buchanan. Quan V. Le b, 1, **Meenakshi Rishi. Foreign direct investment and institutional quality**: Some empirical evidence. *International Review of Financial Analysis* 21 (2012).
34. Atsushi Fukumi & Shoji Nishijima, **Institutional quality and foreign direct investment in Latin America and the Caribbean**. *Applied Economics*. December 2014.
35. CHRISTIAN DAUDE, ERNESTO STEIN, **THE QUALITY OF INSTITUTIONS AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT**, *ECONOMICS & POLITICS* , November 2007
36. Ntim Gyakari E. Emilia Yarosan , **Institutional Quality and Foreign Direct Investment (FDI) In Nigeria**, *Journal Of Humanities And Social Science*, Jun. 2014
37. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach, revised ed**, Palgrave Macmillan
38. Zulkefly Abdul Karim, Mohd Azlan Shah Zaidi Mohd Adib Ismail & Bakri Abdul Karim, **The Quality of Institutions and Foreign Direct Investment (FDI) in Malaysia**, *Asian Journal of Accounting and Governance* (2012)

6- Reports

39. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le Développement "**Rapport sur le commerce et le Développement 2006 : Partenariat Mondial et Politiques Nationales de Développement**" Nations Unies, Publications des Nations Unies, 2006.
40. Jana Stoever "**On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability**" *Journal of Economic Behavior & Organization* 81(2012) 794-801, Hamburg University & Hamburg Institute of International Economics, Germany, 2011
41. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, *Governance Matters VIII - Aggregate and Individual Governance Indicators, 1996–2008- The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team June 2009*

7- Web sites

42. / www.worldbank.org
43. <http://data.albankaldawli.org>
44. www.worldbank.org/en/publication/wdr2017
45. <https://www.transparency.org/research/cpi/overview>
46. www.heritage.org/index/
47. <https://www.prsgroup.com/about-us/our-two-methodologies/icrg>
48. <https://www.fraserinstitute.org/>
49. <https://freedomhouse.org/>
50. <http://www.glossaire-international.com/>
51. <http://unctadstat.unctad.org>
52. <http://stats.oecd.org>
53. <http://www.un.org>
54. www.cipe-arabia.org
55. <https://www.weforum.org/>
56. <http://perspective.usherbrooke.ca>